الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتخطيط للتعليم قبل الجامعي في مصر

The Economic and Social Dimensions of the Egyptian Pre - university Education Planning

إعداد:

هبه أبورواش السيد

المدرس المساعد بقسم أصول التربية

إشراف

أ. د. إميل فهمي حنا

أستاذ أصول التربية المتفرغ

كلية التربية – جامعة حلوان

أ. د. السعيد محمد رشاد

أستاذ أصول التربية المتفرغ

كلية التربية – جامعة حلوان

ملخص الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالية تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتخطيط لمنظومة التعليم قبل الجامعي في مصر.

بما يُساهم في رسم خريطة للمجتمع المصري يتضح بها نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي تتميز بها بيئة النظام التعليمي في مصر.

الكلمات المفتاحية: التخطيط التعليمي، المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract:

The current study aims at monitoring the economic and social dimensions, which affected the pre- university Educational planning in Egypt.

Which presents a map of the Egyptian society, showing the strengths, weaknesses, opportunities, threats that characterized the environment of the Egyptian Educational System.

Key words: Educational Planning, Economic& Social Dimensions.

مقدمة:

التربية عملية اجتماعية تختلف من مجتمع لآخر وفقًا لطبيعة المجتمع والقوى والعوامل الثقافية والاقتصادية المؤثرة فيه؛ فمنه تشتق التربية أهدافها، وتدور مناهجها حول آليات التكيف مع ظروف هذا المجتمع ومع مختلف العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه.

والمجتمع المصري يعيش مرحلة شديدة التحول حيثُ تتزاحم المؤثرات الداخلية والخارجية على منظومة التعليم قبل الجامعي بكافة مراحله وأنواعه.

وعلى ذلك لا تُجدي دراسة التعليم بمعزل عن مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به، نظرًا لما يربطه بغيره من علاقات تشابكية ديناميكية وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى رصده.

مشكلة الدراسة:

تزدحم بيئة النظام التعليمي بالمجتمع المصري بالعديد من المتغيرات مثل الزيادة السكانية، وتلوث البيئة، والفقر، والأمية، وتدني مستويات الدخول الفردية وكذلك الدخل القومي، وتأثير ذلك في تزايد الطلب على التعليم الحكومي.

وكذلك تأثير الثورة المعلوماتية بكل ما تحمله من تطبيقات وشفرات اخترقت الحياة الاجتماعية والمهنية والسياسية وطورت من آليات استخدام العقل البشري نتيجة لظهور العقل الالكتروني، مما أدى إلى تصاعد الاهتمام بتفريد التعليم.

وكذلك العولمة ودور التعليم قبل الجامعي في تزويد الطلاب بالأطر الفكرية والثقافية اللازمة لمواجهتها على المستويين الفردي والمؤسسي، وتأثير ثقافة السوق ومحدداته التي تتعلق بالعرض والطلب على الإنفاق على الخدمات التعليمية من حيثُ التخصيص والتوزيع (البحيري، 2006، ص 139).

وغيرها من العوامل التي تحدد مجتمعة آليات العمل داخل منظومة التعليم الحكومي قبل الجامعي في مصر والتي سيتم عرضها ضمن سياقاتها المحددة في هذه الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

ما الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتخطيط للتعليم قبل الجامعي في مصر؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الأبعاد الجيوسياسية للمجتمع المصري في الوقت الراهن؟
2. ما الأبعاد الاقتصادية والتشريعية للمجتمع المصري في الوقت الراهن؟
3. ما الأبعاد الاجتماعية والصحية والبيئية والثقافية والتقنية للمجتمع المصري في الوقت الراهن؟
4. ما الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتخطيط للتعليم قبل الجامعي في مصر؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. رصد المتغيرات التي يتميز بها المجتمع المصري في شتى القطاعات التنموية.
2. تحديد انعكاس هذه المتغيرات على التخطيط لمنظومة التعليم قبل الجامعي في مصر.

أهمية الدراسة:

1. للدراسة الحالية أهمية تطبيقية لمتخذي القرار والقائمين على التخطيط لمستقبل التعليم قبل الجامعي في مصر.

منهج الدراسة:

منهج الدراسة هو الطريقة الموضوعية المتبعة لدراسة ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها والوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق.

وقد استندت هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعني بوصف وتحليل «الوضع الراهن للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على عملية التخطيط للتعليم

قبل الجامعي في مصر» بغية رصدها وتحديد أثرها في منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر (النوح، 2004، ص ص 155 – 173).

كما تستند عملية التحليل إلى مجموعة من الأساليب ومنها SWOT Analysis &PEST Analysis لبناء نموذج تحليلي للوضع الراهن للظروف البيئية المحيطة بمنظومة التعليم بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وكذلك من حيث (نقاط القوة، والضعف والفرص والتحديات) في الوقت الراهن، وتُعتبر هذه النماذج من أكثر النماذج التشخيصية شيوعًا في الدراسات الاجتماعية والتي تستهدف تحديد الوضع الراهن لبيئة المنظومة محل الدراسة (Gurel,Tat,2017, p. 995& Gupta, 2013, p35).

مصطلحات الدراسة:

التخطيط التعليمي:

يُمكن تعريفه بأنه محاولة علمية لرسم صورة مستقبلية للمنظومة التعليمية، وتحديد السياسات والإجراءات المناسبة لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات المرجوة مستقبلًا في مدة زمنية محددة في ظل الإمكانات المتاحة الحاضرة.

وقد يُعرف بكونه عملية المفاضلة بين عدة بدائل مستقبلية مع مراعاة إمكانات وظروف الحاضر (فهمي، 2008، ص 19).

وقد يُعرف بأنه عملية حصر وتعبئة كافة الموارد المادية والبشرية في المجتمع لتحقيق أهداف محددة في فترة زمنية محددة.

وهو أيضًا نشاط علمي مستمر يستهدف التطوير وحل المشكلات الراهنة والمستقبلية من خلال إعادة صياغة مفردات الواقع والمستقبل في صورة مجموعة من البدائل المستقبلية (البحيري، 2014، ص ص 19 – 21).

وعلى ذلك يُمكن تعريف التخطيط التعليمي في إطار الدراسة الحالية بكونه:

– نشاط يقوم على أساس علمي.

– عملية مستمرة.

– يرصد إمكانات ومتغيرات الحاضر ويستشرف المستقبل.

– يستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف في زمن محدد على ضوء الإمكانات المتاحة.

– يُقدم القائمين على التخطيط التعليمي مجموعة من البدائل ليفاضل بينها متخذي القرار وفقًا للظروف والإمكانات الراهنة.

التعليم قبل الجامعي:

كما يحدده قانون التعليم يُمثل المرحلة التعليمية التي تستهدف إعداد الإنسان المصري المؤمن بربه ووطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات، أو لمواصلة التعليم العالي والجامعي، من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه.

والتعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية، بحيثُ تكون مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي على النحو التالي: تسع سنوات للتعليم الأساسي الإلزامي ويتكون من حلقتين « الحلقة الابتدائية « ومدتها ست سنوات، و» الحلقة الإعدادية» ومدتها ثلاث سنوات، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي العام والفني، وخمس سنوات للتعليم الفني المتقدم (قانون 139، 1981، ص ص 2 – 3).

وعلى ذلك يُمكن تعريف التعليم قبل الجامعي في مصر في إطار الدراسة الحالية بأنه مجانياً، كما يتميز بطول سنوات الدراسة، والتي تمتد قرابة 14 عامًا بدءً من رياض الأطفال وحتى نهاية المرحلة الثانوية.

خطوات الدراسة:

يُستخدم أسلوب PEST Analysis لدراسة أبعاد المجتمع المصري بكل ما تشمله من متغيرات وفقًا للمباحث التالية:

1. المبحث الأول: المتغيرات الجيوسياسية. (يختص بالسياسة العامة للدولة)

2. المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية والتشريعية. (يختص بالسياسة المالية للدولة وكذلك التشريعات التي تحكم توجهات الدولة في قطاع التعليم قبل الجامعي)

3. المبحث الثالث: المتغيرات الاجتماعية والصحية والبيئية والثقافية والتقنية. (يرصد المؤشرات التي تحدد جدوى الاستثمار في قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر)

ثم يُستخدم أسلوب SWAT Analysis لتحديد إنعكاس هذه المتغيرات على عملية التخطيط للتعليم قبل الجامعي في مصر وفقًا للمبحث التالي:

4. المبحث الرابع: انعكاس المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التخطيط للتعليم قبل الجامعي في مصر.

المبحث الأول: المتغيرات الجيوسياسية:

تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية حوالي 1.002 مليون كيلو متر مربع، وتبلغ المساحة المأهولة حوالي 78.990 كيلو متر مربع بنسبة ٪7.8 من المساحة الكلية للدولة (https: / /www.presidency.eg/, 17 /11 /2020).

ولمواجهة ظاهرة تركز المصريين حول نهر النيل اتجهت الدولة إلى الاهتمام بعدالة التوزيع الجغرافي للمشروعات التنموية بين محافظات الجمهورية، حيثُ يتم بناءً عليها توزيع فرص العمل بين المحافظات، فلا تكفي عدالة توزيع الخدمات المتمثلة في الطرق وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي في إيجاد حياة في المناطق النائية وإنما لابد من وجود فرص عمل تدعم استمرارية الحياة في هذه المناطق.

حيثُ يؤدي ارتفاع الكثافة في المحافظات حول وادي النيل ودلتاه إلى ارتفاع كثافة الفصول وصعوبة بناء مدارس جديدة واختفاء الملاعب نتيجة لاستغلالها في بناء فصول إضافية، كما يؤدي الانخفاض الشديد في الكثافة السكانية (كما هو الحال في سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر مثلًا) وهي محافظات تحوي تجمعات سكانية لا تسمح أحجامها بتقديم خدمة تعليمية بكفاءة استثمارية وتشغيلية مناسبة (وزارة التربية والتعليم، د.ت، ص 8).

وقد شرعت الدولة في مواجهة ذلك من خلال (عبده، 2015، ص 108):

أ. وضع مخطط لزيادة محافظات الجمهورية من 27 إلى 33 محافظة.

ب. رسم خريطة إدارية واستثمارية تُحقق عدالة توزيع الثروات والمنافذ البحرية والظهير الصحراوي اللازم للتوسع السكاني.

ج. كما تؤكد خريطة توزيع المشروعات القومية المعلنة الحرص على التوزيع الجغرافي للاستثمارات مثل مشروع قناة السويس الجديد كجزء من منطقة محور قناة السويس وسيناء، ومشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي، ومشروع المثلث الذهبي لربط مناطق استغلال الثروات المعدنية في قنا وسفاجا والقصير بالطرق الرئيسية.

وغالبًا ما يتطلب الاهتمام بالتعليم قدرًا من الاستقرار السياسي فالحروب والنزاعات الداخلية تؤدي إلى استنزاف طاقات وموارد الدولة والأفراد على السواء (قموح، 2016، ص 507)، فالتعليم والمعرفة يتناميان ويتجددان في ظل السياق السياسي التمكيني لقوى الناس وقدراتهم (الزيات، 2013، ص 18).

ويتأثر المتغير السياسي المصري بمجموعة من العوامل الداخلية التي تتعلق بدعم الحرية والديموقراطية وحرية تكوين الأحزاب والمشاركة السياسية للأفراد، وبعض العوامل الخارجية مثل توتر الحدود الغربية للبلاد، بالإضافة إلى مشكلة سد النهضة؛ نعرضها على النحو التالي:

أولًا: العوامل الداخلية:

الوضع السياسي الداخلي لمصر يتسم بالاستقرار النسبي خاصة بعد ثورة 30يونيو2013، فالنظام السياسي في مصر طبقا لدستور 2014 هو نظام رئاسي جمهوري ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون، ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية يحكم بموجب أحكام الدستور والقانون في ظل وجود السلطتين التشريعية والقضائية.

ويقوم النظام السياسي في مصر على أساس التعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، والتوازن بينهما، واحترام حقوق الإنسان وحرياته

على الوجه المبين في الدستور. والسيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين(www.sis.gov.eg,18 /11 /2020).

وقد رسخ الدستور المصري في آخر تعديلاته أهمية تحقيق التنمية المتوازنة، والحكم الرشيد، وإرساء قيم الحرية والديموقراطية وسيادة القانون وتعزيز القدرات النسبية للأفراد بما يجعلها خارج نطاق الصراع السياسي، باعتبارها بنود تتعلق بالدولة ومسارها الاستراتيجي وأمنها القومي وبناء مستقبلها وتحقيق طموحات شعبها، وبالتالي فلا يجب أن تكون رهن توجهات الأحزاب؛ ويستخدم الشعب هذه المؤشرات التي تحقق مجتمعة المصلحة الوطنية، للحكم على أداء السلوك السياسي للأحزاب السياسية عند المشاركة في الانتخابات فأي حزب سياسي ينحرف عن هذا المسار يتم استبعاده من دائرة الاختيار(راجع: الدستور المصري، مادة 87، / 11/ 22,www.presidency.eg 2020، وأبو صالح، 2008، ص 338).

ثانيًا: العوامل الخارجية:

شهد الوضع السياسي لمصر على الصعيد الخارجي انطلاقات متعددة فقد تمكنت من الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الامن، ورئاسة لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن، ورئاسة القمة العربية، والجمع بين عضوية مجلس السلم والأمن الأفريقي ورئاسة لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغيير المناخ، بالإضافة إلى رئاسة الاتحاد الأفريقي (www.sis.gov.eg,20 /11 /2020).

إلا أن هناك بعض التوترات بالحدود الغربية للبلاد، ودون الدخول في تحليلات سياسية بعيدة عن الهدف الرئيس للدراسة، إلا أنه وبعد أن أخذت تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي منحنى تصعيديًا بإمكانية التدخل العسكري في ليبيا خاصة بعد موافقة شيوخ القبائل الليبية(www.bbc.com,19 /11 /2020)، صار من الواضح أن هناك ما ينذر بحالة من الحرب التي سوف تؤثر حتما على عملية توزيع الموارد فتكون الغلبة للنفقات العسكرية على حساب الإنفاق على الخدمات التعليمية.

بالإضافة إلى سد النهضة[1] وتأثيراته السلبية على منسوب مياه النيل، والطاقة الكهربية المتولدة من السد العالي، وبالرغم من طرح البعض للبديل العسكري في حال إخفاق البدائل الدبلوماسية والقانونية والسياسية بشأن الوصول لاتفاق مرضي حول موضوع السد وملأ خزانه بما لا يؤثر على النسبة المقررة لمصر من مياه النيل، إلا أن الرئيس عبد الفتاح السيسي لم يُصرح بهذا البديل حتى الآن ولا تزال المفاوضات الدبلوماسية مستمرة (www.bbc.com, 20 /11 /2020).

كما تؤثر زيادة النفقات العسكرية – وإن كانت إيجابية الأثر على معدلات التراكم الرأسمالي[2] – سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي في محصلته النهائية وذلك لاختلاف المؤشرات التي يتم بها حساب كلٍ منهما، وخاصة فيما يتعلق بالبرامج الخدمية كالتعليم والصحة (عمر، 2017، ص 2).

الأمر الذي يفسر السبب الرئيس لاتجاه غالبية دول العالم لخفض النفقات العسكرية بمعدل ٪20 نسبة إلى الناتج المحلي الإجماليGDP، فبالرغم مما أشارت إليه تقارير صندوق النقد الدولي عن أسباب هذا الانخفاض من تحسُن الوضع الأمني العالمي وكون الأنظمة الحاكمة أكثر ديموقراطية إلا أن الأثر السالب لزيادة النفقات العسكرية على عملية التنمية الاقتصادية هو السبب الرئيس كونه يشمل الدول المتقدمة والنامية وإن اختلفت حدة الأثر (Hewitt, 1993, https: / /www.imf.org/).

ويتضح أثر الحروب والنزاعات على زيادة النفقات العسكرية في جمهورية مصر العربية في تقريرAnimated Stats حيثُ تبلغ قيمة الإنفاق العسكري لجمهورية مصر

(1) هو أحد مشروعات المياه الضخمة في دولة أثيوبيا والتي يتوقع انهائه وبدء تشغيله في 2022م ليكون أكبر سد كهرومائي في أفريقيا، وتبلغ ميزانية إنشاؤه حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي(www.skynewsarabia.com 20 /11 /2020).

(2) نتيجة لتزايد الطلب الكلي على الإنتاج الصناعي، فهو بذلك يُحفز زيادة الإنتاج في الدول كثيفة الإنتاج الصناعي، بينما يحدث العكس في الدول التي تستورد معظم متطلباتها الدفاعية من الخارج مما يتطلب تحويل جزء كبير من مواردها المالية للخارج، الأمر الذي يؤثر سلبًا على ميزان المدفوعات (ملاوي، والطيان، 2003، ص ص 6 – 7).

العربية حوالي 3.109.997.892 دولار أمريكي لعام 2018م وبالرغم من ضخامة قيمة الإنفاق إلا أنه يحتل المركز الرابع والخمسين بين دول العالم (Animated Stats, https: / /www.youtube.com /,19 /11 /2020).

وتتأثر النفقات العسكرية ببعض العوامل الاستراتيجية كالنزاعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة، وعلى ذلك تُشكل هذه التوترات تهديدا لعملية توزيع الموارد بين القطاعات التنموية المختلفة.

حيث يتجه الاهتمام في وقت الأزمة إلى الأمن القومي للبلاد، وتعتبر باقي الأهداف التنموية التي تُعنى بالإنسان وتعزيز قدراته كالتعليم والصحة ذات أهمية ثانوية (ملاوي، والطيان،2003، ص ص 25 – 27).

كما تُساهم دراسة التركيب السكاني لمجتمع ما(من حيث معدلات الزيادة السكانية، والخصوبة، والوفيات، والهجرة، وكذلك الهرم السكاني) في فهم طبيعة المجتمع محل الدراسة، فمثلًا تنفق ألمانيا والهند نسب متعادلة من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم، وهذه النسبة تزيد بقليل عن ٪4 من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن السمات السكانية لألمانيا تختلف عن الهند ففي ألمانيا نجد غالبية السكان من المسنين الأثرياء بينما في الهند يتسمون بالفقر وصغر السن، ولهذه التركيبة السكانية والاقتصادية أثر كبير في التخطيط التعليمي في كلا الدولتين بالرغم من الثبات النسبي في مُعدل الإنفاق في كلٍ منهما(جامع، 2014، ص 413).

والتركيب السكاني للمجتمع يعكس تأثير العمليات الديموغرافية الحيوية (الخصوبة، والوفيات، والهجرة) على تحديد الفئات العمرية والنوعية داخل المجتمع (الخريف، 2008، ص 184).

ووفقًا للتعداد السكاني الأخير لعام 2016 بلغ إجمالي عدد السكان في مصر حوالي 94.798.827 نَسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017، ص 35). ويمكن توضيح التركيب السكاني للمجتمع المصري في الشكل التالي:

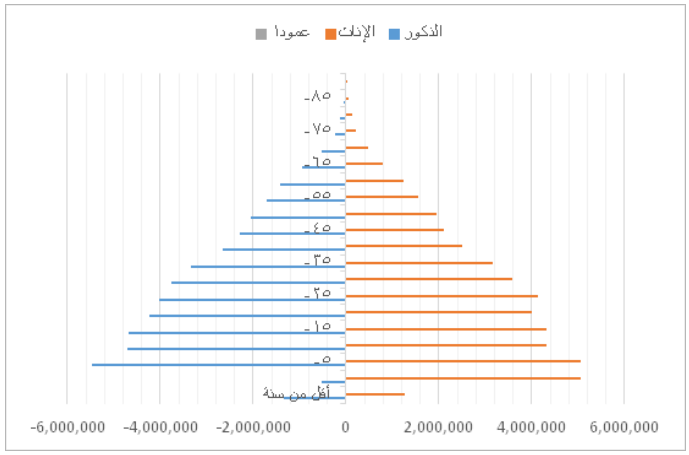

شكل(1) الهرم السكاني للمجتمع المصري وفقًا للتعداد السكاني لعام 2016

(اعداد الباحثة، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017، ص ص 35 – 43)

يقدم الشكل السابق صورة ساكنة لظاهرة ديناميكية تمتاز بديمومية التغيير بفعل العوامل الديموغرافية[1]، غير أنه يمكن الاستدلال بهذه الصورة الساكنة وفقًا لتعداد 2016م لتوضيح السياق السكاني للمجتمع المصري، حيثُ تمثل قاعدة الهرم (المحور الأفقي) أعداد السكان المقابلة للفئات العمرية التي يمثلها المحور الرأسي وكما هو مألوف في الهرم السكاني تقع أعداد الذكور في كل فئة عمرية على يسار الرسم وتقع أعداد الإناث على يمين الرسم.

يُمثل الهرم السكاني للمجتمع المصري نمط الهرم السكاني ذو القاعدة العريضة والجوانب المنحدرة برفق نحو القمة كغالبية الدول النامية التي تتسم بالنمو السكاني المرتفع نسبيًا (سرج، 2009، ص 46).

حيثُ يعتبر المجتمع المصري مجتمعًا فتيًا وعلى ذلك نجده يتميز بالتضخم في الفئات العمرية المقابلة لسن التمدرس والتي تمتد من خمس سنوات وحتى 19 سنة، والتي تشغل حوالي ٪31 من اجمالي عدد السكان، مما يؤثر بدرجة كبيرة في زيادة الطلب على التعليم، الأمر الذي يدفع القائمين على التخطيط التعليمي لتوجيه الإنفاق

(1) معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة.

نحو التوسع الكمي على حساب متطلبات تحقيق الجودة التعليمية (البنك الدولي، 2007، ص11، ووزارة التربية والتعليم، د.ت، ص ص 8 – 9).

والعلاقة بين التعليم والسكان علاقة تبادلية فكما أن ارتفاع معدلات المواليد يُمكن أن يكون مؤشر إلى عدم كفاءة تقديم الخدمات الاجتماعية العامة مما يؤدي إلى نقص قدرات الأفراد (قموح، 2016، ص 499)، ويظل التعليم من أهم الوسائل القادرة على تحويل السكان من قوة استهلاكية ضاغطة على الموارد الاقتصادية المتاحة إلى قوة إنتاجية تسهم من خلال إدارتها للعملية الإنتاجية في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، كما يلعب التعليم دورًا محوريًا في عملية التحول الديموغرافي الطويل الأجل [1] (الأمم المتحدة، 2003، ص 2).

المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية والتشريعية:

تتفق مبادئ العولمة المسيطرة على عالمنا اليوم مع الاستراتيجية الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية[2]، فنجدها تُقدم فرص النمو الاقتصادي والتجاري وآليات القوة والثروة للتكتلات الاقتصادية الكبرى في حين تحرم البلدان والمجتمعات المتطلعة للنمو من المشاركة الحقيقية في صناعة خريطة القوة والقرار على المستويين المحلي والدولي، فلا تجد الثانية[3] أمامها إلا الاصطفاف خلف القوى الرأسمالية الكبرى والمنظمات الدولية وتطبيق سياساتها دون بلورة استراتيجية بديلة تحقق مصالحها الوطنية، خاصة

(1) فمعدلات الخصوبة العالية لن تستمر عندما تلتحق الأغلبية الساحقة من الأطفال بالمدارس (أي عندما يتوفر التعليم لعامة الناس)، وكذلك معدلات الوفيات (الأمم المتحدة، 2003، ص ص 1 – 2).

(2) وتتجلى ملامح هذا النظام في تعظيم حركة الاستثمار، التوسع في التجارة الدولية إلى الحد الذي أصبح فيه التراكم الرأسمالي مؤشرًا معبرًا عن النمو الاقتصادي دون الاعتبار لأي أبعاد اجتماعية قد ينطوي عليها مفهوم التنمية الاقتصادية، فكأنها أنشأت مجتمعًا رأسماليًا على مستوى العالم من دون الآليات الاجتماعية والسياسية التي تضبط نشاط هذا المجتمع بما يجعله أكثر إنسانية والتي كانت تفرضها الدولة الوطنية في الرأسمالية الكلاسيكية (غليون، 2005، ص 3).

(3) نتيجة لضعف التكتلات الدولية المعبرة عن مصالح الدول النامية كالاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى الحاجة الماسة لغالبية هذه الدول إلى المعونات الاقتصادية (غليون، 2005، ص 3).

بعد أن قامت العولمة بتعويم جميع القوى الدولية الفاعلة في حقل جيوستراتيجي واحد، وإعادة تقييم أوزانها الاستراتيجية وفقًا لمدى قدرتها على الاحتفاظ بموقع أو دور في القرار العالمي وبناءً عليه تفقد الدول النامية قدرتها على التأثير في الحياة الدولية محليًا وعالميًا (غليون، 2005، ص، ص 3،5).

وقد سعت المنظمات عبر الوطنية إلى فرض هذا النظام الاقتصادي على مستوى العالم، بهدف إدماج اقتصادات العالم المتنوعة في سوق حرة واحدة، وهو أمر مثالي وعلى ذلك فقد أدى تطبيقه واقعيًا إلى اضطرابات اقتصادية وسياسية وتفكك اجتماعي على نطاق واسع (جراي، ترجمة: بلبع، 2000، ص 9 – 10).

الأمر الذي قاد الأمم المتحدة لأن تضع مبادئ الاحتواء الاجتماعي والاستدامة البيئية ضمن أهداف التنمية المستدامة التي تم الاتفاق حولها من 193 دولة عام 2015م بما يجعل عملية التنمية أكثر إنسانية، حيثُ أثبتت التجربة والتطبيق الفعلي لتوافق واشنطن[1] (Washington Consensus) أنه يجب توسيع دور الدولة الوطنية، والتساهل في نسبة التضخم بالقدر المسموح به، وتوسيع نطاق الأهداف التنموية فلا تقتصر على مجرد زيادة الناتج القومي الإجمالي وإنما تشمل مكافحة الفقر، وزيادة مستوى المعيشة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية(آنيت، 2018، ص 54& جراي، ترجمة: بلبع، 2000، ص 9).

وقد قامت الحكومة المصرية بتطبيق حزمة برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ERSAP([2])، وهو برنامج متعدد المراحل مستمر منذ عام 1990 والذي يستهدف معالجة الاختلالات التي تحول دون انتقال مصر إلى اقتصاد السوق الحر واستعادة البلاد للجدارة الائتمانية، في محاولة لتحقيق مكاسب اقتصادية في المحيط العالمي بما يدعم قدرة الاقتصاد في أن يُصبح أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي الذي يبحث

(1) من اهم ملامح توافق واشنطن: تقليص دور الدولة، حكومة الحد الأدنى، دعم الخصخصة وتحرير الأسواق، مع عدم الحرص الزائد على خفض معدلات البطالة، التثبيت الاقتصادي للسيطرة على التضخم.

(2) Economic Reform and Structural Adjustment Program.

عن فرص استثمار بديلة في الأسواق الناشئة (Korayem, 1997, p p 1 – 2 & العربي، 2016، ص 13).

وقد تم تصنيف جمهورية مصر العربية عام 2018م ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بالرغم من تراجعها 8 درجات عن العام السابق ليبلغ ترتيبها 116 بين دول العالم في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، وقد بلغ مؤشر التنمية البشرية (0.700[1])(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، ص 23)، وحيث أن هذا المؤشر يعبر عن دولة مرتفعة التنمية البشرية فيمكن تفسيره على النحو التالي:

أ. العمر المتوقع عند الولادة يساوي 73.4 سنة تقريبًا.

ب. متوسط سنوات الدراسة يساوي 8.8 سنة تقريبًا بما يعادل مرحلة التعليم الأساسي بمستوييه الابتدائي والإعدادي.

ج. نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يساوي 11.501 دولار تقريبًا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص 27).

وقد حصلت مصر على الترتيب رقم 93 من واقع 141 دولة وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية The Global Competitiveness Index 4.0 والذي بلغت قيمته 54.5 عام 2019م، وترجع أهمية هذا المؤشر إلى تنوع المنهجية التي يتم بها رصده، حيثُ يتم الاعتماد على المناهج الكمية والبيانات الإحصائية بالإضافة إلى استطلاعات الرأي التي تم إعدادها من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، وكذلك على محتوى المؤشر نفسه والذي يتدرج من متطلبات الميزة النسبية للبلاد، إلى محفزات الكفاءة والاستثمار في رأس المال البشري، ثم إلى محددات الابتكار والتفريد، وعلى ذلك نجد دولة سنغافورة التي حصدت الترتيب الأول في تقرير التنافسية لنفس العام تتخطى متطلبات الميزة النسبية التي تتعلق بمقدار ما تملكه الدولة من موارد طبيعية إلى توفير بيئة داعمة للابتكار(Schwab, World Economic Forum, 2019, p.13).

(1) وهو مؤشر مركب يرصد ثلاثة أبعاد تتضمن طول العمر، والتحصيل العلمي، والتحكم بالموارد اللازمة لتحقيق العيش الكريم.

وقد بلغت نسبة البطالة[1] في مصر 9.9٪ عام 2018م، وتزداد نسبة البطالة في الإناث عنها في الذكور، كما تزداد نسبة البطالة في محافظات القاهرة والجيزة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020، ص ص 46، 53).

وكذلك تزداد البطالة بين الشباب في نهاية السلم التعليمي، فنجدها أكثر حدة بين الحاصلين على المؤهل الجامعي، وكذلك الحاصلين على المؤهل المتوسط الفني، وكلاهما شهادات منتهية تؤدي بصاحبها إلى التفكير في الانخراط في سوق العمل، كما هو موضح بالشكل التالي.

شكل (2) هيكل البطالة في المجتمع المصري عام 2018م وفقًا للنوع والمؤهل التعليمي[2]

(إعداد الباحثة، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020، ص54)

ويتضح من الشكل السابق تزايد عدد المتعطلين عن العمل بزيادة المستوى التعليمي على عكس الافتراض السائد بقلة احتمالية تعطل الفرد مع زيادة مستواه التعليمي، مما يشير إلى ضعف كفاءة الاستثمار التعليمي نتيجة لانخفاض العائد العام والخاص منه، وعلى ذلك يجب الاهتمام بمراجعة السياسات التعليمية بما يُحقق الموائمة بين مخرجات الأنظمة التعليمية وسوق العمل، وكذلك مراجعة السياسات الاقتصادية التي

(1) مؤشر البطالة من المؤشرات الدالة في جودة السياسات الاقتصادية والتي تأثرت بشكل واضح بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي لا تهتم بتحقيق التشغيل الكامل، وهو مؤشر ذو دلالة في الاقتصاد الكلي للدولة، حيثُ يُعبر عن حجم الخسائر الاقتصادية المرتبطة بخسارة الإنتاجية الحدية لهؤلاء المتعطلين، ولمؤشر البطالة انعكاس آني على المستوى الاجتماعي يتعلق بمستوى رفاه الاسر واستقرارها وقد يصل الأمر إلى معدلات الجريمة وغيرها (الطلافحة، 2012، ص 6).

(2) يشير اللون الأزرق على يسار الرسم إلى أعداد المتعطلين من الذكور.

يُلاحظ من الشكل السابق تحيزها لغير المتعلمين مما يشير إلى ضرورة الاهتمام بإعداد برامج تدريبية مناسبة (الطلافحة، 2012، ص 10).

وتتنوع الأنشطة الاقتصادية داخل المجتمع المصري نظرًا لتعدد القطاعات التنموي، حيث تستقطب الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالزراعة والصيد واستغلال الغابات وقطع الأشجار الغالبية العظمى من السكان تليها تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، ثُم الصناعات التحويلية والأنشطة المرتبطة بأعمال البناء والتشييد بنسب متساوية تقريبا في كلٍ منهما، ليأتي بعد ذلك أنشطة الدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري، ثُم أعمال النقل والتخزين، ثم الأنشطة الخاصة بقطاع التعليم (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2020، ص 48).

وعلى ذلك يتضح بمراجعة هيكل الأنشطة الاقتصادية لعام 2018م تحيز الأنشطة الاقتصادية لغير المؤهلات الجامعية وما فوقها، وكذلك غلبة الاعتماد على الاقتصادات كثيفة الإنتاج التي تستفيد من الميزات النسبية الطبيعية التي يتمتع بها المجتمع المصري على التطرق للاقتصادات التي تطلب مهارات نوعية لرأس المال البشري والتي تدعم القدرات التنافسية للأفراد، وكذلك الاقتصادات القائمة على المعرفة، وهو ما يتفق مع تحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي-GCI 4.0 (Schwab, World Economic Forum, 2019, p p 198 – 201).

وبناءً عليه يتضح أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة المصرية قد ألقت أعباء وتحديات على منظومة التعليم قبل الجامعي لحل مشكلة البطالة من خلال دعم السياسات التعليمية لمبادئ التعلم مدى الحياة وإعداد البرامج التدريبية بأنواعها المختلفة لزياد القدرات التنافسية والابتكارية لأفراد المجتمع، خاصة وأن سياسات الإصلاح الاقتصادي لا تدعم تحقيق التشغيل الكامل.

وبالنسبة للسياسات المالية والنقدية المحددة لسعر الصرف وهي الأدوات التي تستعملها الحكومات لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة والتنمية المستدامة (سبيغل، 2007، ص 13)، الأمر الذي يعني أنها أدوات سياسية موجهة للاقتصاد الكلي للدولة وليست نتاج لعملية التنمية الاقتصادية داخل الدولة.

ويختلف تفسير السياسات المالية للدولة وفقًا لاختلاف المنظور الذي تُناقش من خلاله فالأفراد بصورة عامة يصفون السياسة المالية بكونها جيدة ومستقرة عندما تدعم نمو إيراداتهم وزيادة الدخل الفردي بما يساهم في رفع مستوى المعيشة لديهم، والقطاع الخاص يفضل السياسة المالية التي تحيل البيئة المحلية إلى بيئة مواتية للاستثمار، بينما تستهدف الدولة في سياستها المالية تعزيز النمو المستدام وتعزيز القدرة الإنتاجية وتحقيق التشغيل الكامل لرأس المال البشري واستقرار الأسعار (سبيغل، 2007، ص ص 6 – 7).

وتعتبر سياسات الإصلاح الاقتصادي من أهم ملامح السياسات المالية المصرية والتي انتهجتها لتتمكن من الاندماج في المحيط الاقتصادي العالمي، ولا يعني ذلك ان تكون بيئة جاذبة للاستثمار فقط وإنما يعني ايضًا أن لا تعطل السياسات المالية المحلية آلية سحب القروض التنموية التي تحصل عليها مصر من المؤسسات التنموية الدولية، والتي تشترط تغييرات معينة في السياسة المالية للدولة المقترضة، وقد يترتب عليها تأخر سحب القرض، ولكن ذلك لا يحدث في حالة مصر لأن السياسة المالية المتبعة تمت مراجعتها وحازت قبول صندوق النقد الدولي(راجع: التقارير الخاصة باتفاقيات القروض لمشروعات التعليم ومنها، World Bank,2007, p1).

وتستهدف السياسات المالية المتعلقة بالإنفاق العام في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ثُم تحقيق النمو الاقتصادي، وفي ظل التحديات التي يفرضها عجز الموازنة وتفاقم الدين العام والتضخم في كثير من الدول النامية؛ نجد سياسات الإنفاق العام تتجه للتركيز على تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي الكلي على حساب تحقيق الهدف الخاص بحفز النمو الاقتصادي.

وعلى ذلك تهدف القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء في معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، وتثبيت اقتصاداتها، واستعادة النمو الاقتصادي المستدام من أجل خلق شبكات أمان عالمية على المستوى الاقتصادي.

ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة نوعًا من الشراكة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية والمؤسسات الدولية، وفي ظل تطبيق النهج القطاعي الشامل، والذي يشير إلى

عدم تقديم الصندوق قروضًا لمشاريع محددة، وإن كان ذلك يوفر قدرًا من الحرية للدول المقترضة في بناء خططها التنموية التي تلائم احتياجاتها إلا أنه يؤثر على السياسة المالية العامة للدولة بصفة عامة (صندوق النقد الدولي، 2015، ص ص 42،102).

ويُمكن عرض تطور الإنفاق العام في مصر خلال السنوات من (2015/ 2014 وحتى 2020/ 2019) وفقًا للتصنيف الاقتصادي للموازنة العامة للدولة بند النفقات (الاستخدامات) وهي؛ الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين، الباب الثاني: شراء السلع والخدمات، الباب الثالث: الفوائد، الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، الباب الخامس: المصروفات الأخرى، الباب السادس: شراء الأصول غير المالية(الاستثمارات) (وزارة المالية، يونيو، 2016، ص 32).

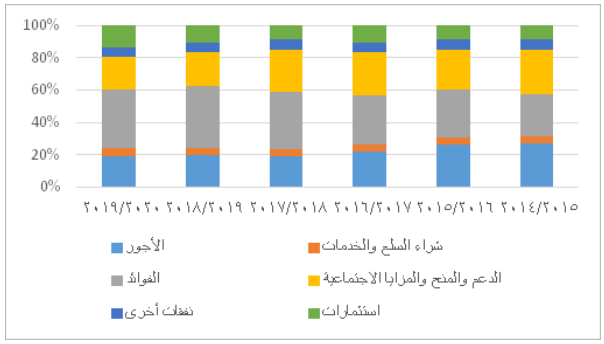

شكل(3) بنية الإنفاق العام في مصر وفقًا للتقسيم الاقتصادي لبند المصروفات (النفقات) في الموازنة العامة للدولة

(اعداد الباحثة، راجع: الأمم المتحدة، يونيو، 2020، ص 2)

ويُلاحظ من الشكل السابق الجمود النسبي للموازنة العامة المصرية في الجانب الخاص بالنفقات التشغيلية، خاصة معدلات الإنفاق على الفوائد والدعم والأجور وهي عالية بشكل كبير. فتزايد معدلات الإنفاق على الأجور يُعبر عن تضخم هيكل العاملين بالدولة وإن كانت النسبة تنخفض تدريجيا مع اتباع توجيهات صندوق النقد الدولي بتخفيض أعداد العاملين بالدولة، كما تُعبر زيادة نفقات الدعم (وهي نفقات تستهدف تحقيق الاستقرار السياسي) عن جهود الدولة في علاج أوجه القصور والنقص في تطبيق

سياسات توافق واشنطن، ويُعبر ارتفاع نسبة الإنفاق على فوائد وخدمات الديون عن عجز الموازنة والذي يعكس عدم قدرة الإيرادات العامة المتاحة للدولة من ضرائب ومنح وإيرادات أخرى على تغطية نفقاتها المُختلفة بما فيها الإنفاق الاستثماري، وعادة ما يتم تمويل عجز الموازنة من بند الإيرادات وتحديدًا الباب الرابع: الخاص بحصيلة بيع الأصول المادية (فيما يُعرف بالخصخصة)، والباب الخامس: الخاص بالاقتراض (وزارة المالية، سبتمبر، 2016، ص4).

وتتعدد أنماط تقسيم الموازنة العامة للدولة بين التقسيم الاقتصادي السابق عرضه والتقسيم الإداري الذي يتم من خلاله توزيع الإيرادات والمصروفات وفقًا للتقسيم الإداري للمحافظات والوحدات المحلية، بحيثُ تصبح وحدات الجهاز الإداري للدولة، وديوان عام المحافظة، والمديريات المختلفة هي وحدات حساب الموازنة (راجع: وزارة المالية، يونيو، 2016، ص ص 66 – 92).

تبلغ مخصصات التعليم في الموازنة العامة للعام المالي 2020م/ 2021م حوالي 363.6 مليار جنيه بزيادة تُقدر بحوالي 46.9 مليار جنيه مصري عن موازنة العام المالي السابق (وزارة المالية، واليونيسيف، د.ت، ص 16& وزارة المالية، يونيو، 2016، ص ص 62 – 65).

يُعد التشريع أحد أهم آليات الإصلاح التعليمي، وذلك لكونه يوفر إطار قانوني مستدام ونافذ الأثر ومنظم لأدوار جميع الأطراف المشاركة في العملية التعليمية بما يساعد في خلق حالة من التوازن بين المصالح الفردية للمواطنين والمصلحة العليا للمجتمع، ومن ثَم وجب تحديد ومراجعة النصوص القانونية الحاكمة للمنظومة التعليمية.

وينص الدستور المصري في آخر تعديلاته لعام 2014 في المادة رقم 19 من الباب الثاني الخاص (المقومات الأساسية للمجتمع) على أن التعليم حق لكل مواطن، وهو إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية، وأن الدولة مُلزمة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، كما تكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون، وكذلك تلتزم الدولة بتخصيص

نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتشرف الدولة على التعليم في جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة لضمان التزامها بالسياسات التعليمية لها.

كما يشير في المادة رقم20 إلى التزام الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في كافة أنواعه، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، كما أكد في المادة رقم 22 من نفس الباب (المقومات الأساسية للمجتمع) أن المعلمون هم الركيزة الأساسية للتعليم، وأن تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه. كما نصت المادة رقم 24 على أن اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص، بما يدعم بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز (الدستور المصري، 2014، الباب الثاني، الفصل الأول).

كما أكد قانون التعليم رقم 139 لعام 1981 في مادته الثالثة على أن التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية. كما أجاز تحصيل مقابل خدمات إضافية تؤدى للتلاميذ، أو تأمينات عن استعمال الأجهزة والأدوات، أو مقابل تنظيم تعليم يسبق التعليم الأساسي الالزامي، على أن يصدر بتحديد هذا المقابل وأحواله قرارات من وزير التعليم.

كما حدد قانون التعليم في مادته الحادية عشر مسئولية الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعي في رسم السياسات العامة للتعليم ومهام التخطيط والتقييم والمتابعة العامة، كما حدد مسئولية أجهزة المحافظات في المتابعة المحلية للعملية التعليمية على المستوى التنفيذي، وكذلك انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الداخلة في اختصاصها،

وذلك وفق مقتضيات الخطة القومية للتعليم وفي حدود الموازنة المقررة، كما أجاز للمحافظ الإفادة من الجهود الذاتية للمواطنين في تنفيذ خطة التعليم المحلية وفقًا لنظام يصدر به قرار من المحافظ المختص بعد موافقة وزير التعليم مثل: إنشاء صندوق محلي لتمويل التعليم بالجهود الذاتية.

كما أشار القانون 139 في المواد رقم 34، 41 إلى إمكانية أن تقوم مدارس التعليم الثانوي الفني ([1]*)أن تقوم بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها، ويتم تمويل هذه المشروعات وادارتها ومحاسبتها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم، كما أجاز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الإنتاج أن تستفيد من إمكانات هذه المدارس في رفع المستوى المهني لأصحاب المهن والحرف والعمال في دائرة المحافظة، على أن تودع إيرادات المدرسة في حساب خاص بأحد المصارف أو مكاتب البريد وفقًا للقواعد والنظم التي يصدر بها قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم[2].

وعلى ذلك يتضح تكامل القوانين والتشريعات المنظمة للتعليم قبل الجامعي في مصر في تحديد أهدافه والتي تُمثل التبرير المنطقي لتوجيه الموارد إلى هذه المنظومة دون غيرها من القطاعات التنموية، حيثُ تقع مسئولية الإنفاق التعليمي في المقام الأول على عاتق الدولة، فالتعليم المجاني حق دستوري، كما يُلاحظ اهتمام الدولة بالمعلمين ورفع كفاءتهم العلمية ومهاراتهم المهنية من خلال إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين وفقًا للمادة رقم 75 من القانون 155 لسنة 2007، على أن يكون مقرها القاهرة ويكون لها فروع في مختلف أنحاء الجمهورية، وتعمل بالتنسيق مع كليات التربية على منح شهادات الصلاحية المنصوص عليها في المادة رقم 74 من نفس القانون، حيثُ تدرجت وظائف المعلمين من معلم مساعد إلى معلم، ثُم معلم أول، ثم معلم أول (أ)، ثُم معلم خبير، حتى كبير معلمين.

(1) سواء كانت بنظام الثلاث سنوات او الخمس سنوات.

(2) حيث أن لكل مدرسة موازنة تنفيذية خاصة تشمل الإيرادات والمصروفات وفقًا للمادة رقم 63 من قانون 139.

وعلى عكس الأكاديمية المهنية للمعلمين والتي تتبع ماليًا وإداريًا وزارة التربية والتعليم، نجد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، فهي هيئة مستقلة تم انشاؤها وفقًا للقانون رقم 82 لسنة 2006، بهدف نشر الوعي بثقافة الجودة، والتقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها وفقًا للمعايير القياسية المعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

وبناءً على ذلك يتضح من عرض الإطار التشريعي لمنظومة التعليم قبل الجامعي في مصر أنه يدعم الإتاحة وتحقيق الاستيعاب الكامل من خلال توفير التعليم بالمجان للجميع واعتباره حقًا دستوريًا، وكذلك يدعم الجودة من خلال استحداث هيئات خدمية تستهدف تطوير وتحسين الخدمات التعليمية على مستوى المؤسسات التعليمية والمناهج التعليمية وكذا المعلمين والتي تُمثل مجتمعة أهم مدخلات المنظومة التعليمة.

المبحث الثالث: المتغيرات الاجتماعية والصحية والبيئية والثقافية والتقنية:

ترجع أهمية دراسة الأبعاد الاجتماعية للمجتمع محل الدراسة إلى تطور مفهوم التنمية نفسه فلم يُعد مجرد زيادة كمية في معدل النمو الاقتصادي للبلاد وإنما تخطى ذلك ليستهدف تحسين نوعية الحياة للجميع، وتوسيع الخيارات أمام البشر من خلال تعزيز قدراتهم، وإمكاناتهم عن طريق توفير فرص تعليمية جيدة للجميع، ورعاية صحية، وبيئة نظيفة، ودخل مناسب، وقدرًا من الحرية السياسية، والثقافية، وحرية المعتقدات، بما يُساهم في القضاء على الاستبعاد الاجتماعي الذي قد يعاني منه بعض الأفراد وماله من آثار سلبية على المجتمع ككل وليس على الفرد وحده، كما أن تعزيز قدرات الأفراد من خلال السياسات الاجتماعية التي تكفل ذلك يُحدث وفرًا خارجيًا مجانيًا على مستوى المجتمع كله لما يُحدثه من تغيرات إيجابية على مستوى النسق الإنتاجي والقيمي داخل المجتمع، فمثلًا: عملية التكوين (من خلال الانخراط في برامج التعليم) هو استثمار في رأس المال البشري للأفراد داخل المجتمع، وفي نفس الوقت يُحدث وفرًا خارجيًا من خلال التفاعل الإنساني والقيمي والإنتاجي لهؤلاء الأفراد (المتعلمين) داخل المجتمع (جماز، 2010، ص 10).

كما أن هذه السياسات الاجتماعية تعبر عن جهود الدولة في تخفيف حدة الآثار السلبية الناجمة عن السياسات المالية والاقتصادية التي تنهجها الدولة لتندمج في المحيط العالمي كالبطالة، والتضخم، وارتفاع الأسعار، الأمر الذي دفع مؤسسات التنمية الدولية إلى إضافة بعض المؤشرات الاجتماعية، حيث أثبتت التجربة الواقعية أن مؤشرات النمو الاقتصادي وحدها غير كافية لتعكس حقيقة الوضع الاجتماعي داخل المجتمع[1].

فللجميع طموحات مشروعة في تحقيق مستقبل أفضل، فالفقر ليس فقر موارد وإنما فقر سياسات على حد تعبير (ستار، 1994) نقلًا عن (زاهر، 2003، ص 32) فالفقراء لا يحتاجون إلى الصدقة وإنما يحتاجون إلى الوصول إلى السوق سواء داخل الأوطان أو على المستوى الدولي ولن يتم ذلك دون سياسات اجتماعية تستهدف الفقراء وتعزز قدراتهم.

وعلى ذلك يُمكن تعريف الفقر بكونه مجموع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية والثقافية والبيئية التي تتضافر معًا لتؤدي إلى نقص قدرة الفرد، ويُمكن تقسيم الفقر إلى فقر مطلق وفقر نسبي[2]، وما يعنينا في هذه الدراسة هو الفقر المطلق، الذي يعني عدم توفر حد الكفاف الذي يوفر العيش المقبول اجتماعيًا (جماز، 2010، ص 60)، والذي ينقسم بدوره إلى:

فقر غير مدقع: يعني عجز دخل الفرد عن توفير الحاجات الأساسية اللازمة على نحو يُحقق الرفاه الإنساني، وتتمثل هذه الحاجات في الغذاء، والملبس، والمسكن، والتعليم، والرعاية الصحية، والأمن والحرية والعدالة والمشاركة والديموقراطية، أما الفقر المدقع: يتشابه مفهومه مع مفهوم العوز، وهو يُعبر عن أقصى حالات الفقر ويُشير إلى عدم كفاية الدخل لإشباع الحاجات الأساسية الضرورية والمتمثلة في المأكل والمأوى والملبس والتي تحقق حد الكفاف (قموح، 2016، ص ص 497 – 498).

---

(1) تلك الفجوة بين معدل النمو الاقتصادي وحقيقة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد نتج عنه ثورات الربيع العربي (يناير 2011) في ظل معدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي GDP تعدت 5٪ (www.cia.gov & صندوق النقد الدولي، خريف 2010، ص 23).

(2) يكون بحرمان بعض الفئات الاجتماعية مقارنة بفئات اجتماعية أخرى (جماز، 2010، ص 60).

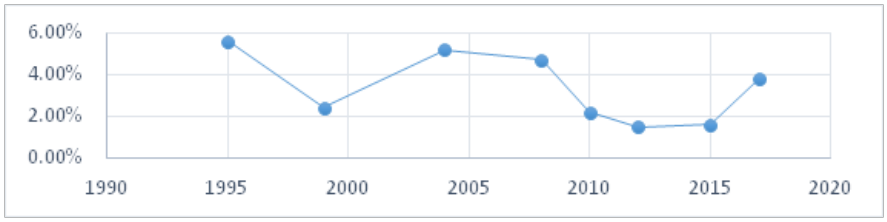

شكل(4) مخطط يوضح المؤشر العددي للفقر (نسبة على عدد السكان) مقارنة بخط فقر 1.90 دولار أمريكي في اليوم للفرد (في ظل تعادل القوة الشرائية للعام 2011)

(إعداد الباحثة، راجع: 19www.albankaldawli.org/ 12/ 2020).

ووفقًا لتقدير البنك الدولي لمعدل خط الفقر العالمي بما يُعادل نحو 31 جنيه مصري، كما هو موضح بالشكل السابق، وبعيدًا عن التقديرات المحلية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لقيمة خط الفقر المدقع والقومي في حسابات بحوث الدخل والإنفاق التي يُصدرها الجهاز كل عامين[1]، لأن الدراسة لا تستهدف دراسة كفاءة الإنفاق العائلي ولكن ما يهم الدراسة الحالية هو عدد المواطنين من الفقراء، لأن ذلك يضيف أعباء ضخمة على زيادة الطلب على برامج التعليم الحكومي المصري بالإضافة إلى تزايد عدد السكان في الفئة العمرية المقابلة لسن التمدرس، وإن كان من اللازم الإشارة إلى تراجع معدل الفقر في مصر للمرة الأولى منذ عشرين عامًا ليسجل حوالي 29.7٪ من إجمالي عدد السكان في العام المالي 2019/ 2020 مقارنة بنسبة 32.5٪ في العام المالي 2017/ 2018، وفقًا لبيان وزيرة التخطيط هالة السعيد حول نتائج بحث الدخل والإنفاق عند خط فقر يبلغ حوالي 857 جنيه شهريًا(, 26 /12 /2020 https: / /en- terprise.press/)، وإن كان المعدل لا يزال كبير نسبيًا إلا أنه يشير إلى النجاح النسبي لجهود الدولة في محاربة الفقر كأحد أهدافها التنموية.

فالفقر يضيف أعباء على بند الدعم في النفقات العامة خاصة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي لا تستهدف الاهتمام بتحقيق التوظيف الكامل ليصل على سبيل المثال

(1) حيثُ يعتمد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عند حصر عدد السكان تحت خط الفقر على مؤشر مختلف عن البنك الدولي يُقدر بحوالي 46.6 دولار شهريًا، وعليه فقد بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر حوالي 32.5 من جملة عدد السكان لعام 2017/ 2018.

عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة[1]حوالي 2.252.504مليون نسمة لتبلغ القيمة المنصرفة حوالي 9.316.081.000 جنيه مصري وفقًا لعام 2017(www.cap-mas.gov.eg,19 /12 /2020, p18)، بالإضافة إلى برامج الدعم (**[2]) المتنوعة التي تقوم بها الحكومة كالدعم الظاهري، والذي يتم تسجيله بصورة واضحة وصريحة في جانب النفقات بالموازنة العامة كدعم مباشر للسلع والخدمات الأساسية ودعم غير مباشر لتمويل عجز الهيئات الاقتصادية العامة[3]، وكذلك الدعم الضمني والذي يشمل الإيرادات العامة الضائعة والتي لا يُعبر عنها بشكل صريح في الموازنة العامة للدولة وإن كانت تُسهم في زيادة العجز بها مثل دعم أسعار المنتجات البترولية والكهرباء وبعض الخدمات كالتعليم والصحة(حلمي، 2006، ص ص 161 – 163).

وتستهدف برامج الدعم بصفة عامة زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم والانتظام فيه ومن ثم القضاء على الأمية، وتحسين الرعاية الصحية الوقائية، والحد من عمالة الأطفال، بما يُحقق تحسين نوعية الحياة للفئات المحرومة وتوسيع خياراتهم من خلال تعزيز قدراتهم (حلمي، 2006، ص ص 190 – 192)، ولكن التجربة الواقعية لمنظومة الدعم على المستوى المحلي ووفقًا لما أشارت إليه دراسة (حلمي، 2006) تؤكد أن الدعم يقود إلى المغالاة في الاستهلاك نظرًا لعدم تحمل المستهلك للتكلفة الحقيقية للسلعة، كما يُساعد في تربح البعض من ازدواجية الأسعار والأسواق للسلعة الواحدة على حساب الآخرين، فدعم الخبز مثلًا ظل لسنوات عديدة متاح لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوى الدخل وبدون تحديد للكميات الممكن شراؤها، وعلى ذلك أوصت الدراسة بضرورة دراسة الاتجاه نحو الدعم النقدي المشروط في مقابل الدعم

(1) برنامج للدعم النقدي المشروط، أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي.

(2) قيمة الدعم بصفة عامة هي الفرق بين سعر بيع السلعة أو الخدمة للمستهلك والتكلفة المتوسطة لها.

(3) حيثُ تُقدم عدد من الهيئات الاقتصادية خدمات بأسعار اجتماعية لا تعكس التكلفة الحقيقية لها، وتتحمل الخزانة العامة تعويض فروق الأسعار ومن الملاحظ أن الغالبية العظمى من هذا النوع من الدعم يُوجه إلى هيئة السكك الحديدية.

السعري الذي أحدث تشوهات عديدة على مستوى السوق المحلي، والذي يُمثل برنامج تكافل وكرامة الذي سبق الحديث عنه أحد مظاهره.

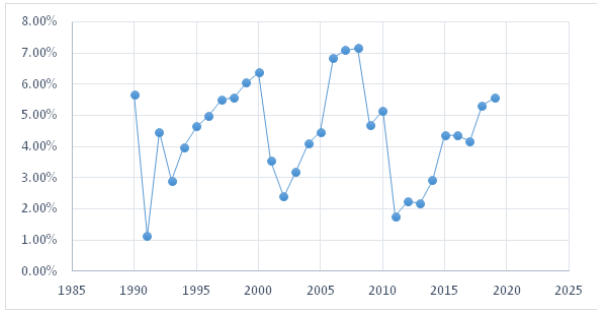

شكل(5) مخطط يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية في الفترة من (1990 – 2019)

(إعداد الباحثة، راجع: 2020/12/www.albankaldawli.org,12).

يُلاحظ من الشكل السابق تذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر العربية[1] في الفترة المقابلة لتطبيق سياسات توافق واشنطن، كما يُلاحظ الأثر السالب لثورات الربيع العربي في عام 2011، ويُلاحظ التعافي التدريجي لعملية التنمية الاقتصادية في المجتمع المصري ممثلة بمؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي.

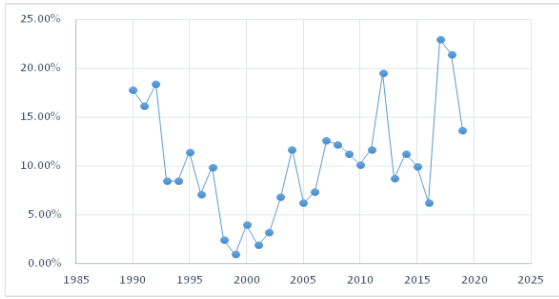

شكل(6) مخطط يوضح معدل التضخم أو ما يُعرف بمعامل الإنكماش الضمني لإجمالي الناتج المحلي لجمهورية مصر العربية في الفترة من (1990 – 2019)

(إعداد الباحثة، راجع: 2020/12/www.albankaldawli.org,14).

(1) تتبع مصر الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل في تصنيفات البنك الدولي.

يُشير المخطط السابق إلى تطور معدلات التضخم والذي يشير إلى نوع من الخلل في مكونات السياسة النقدية في الدولة (الكمية المعروضة من النقود، وآلية تداولها، والمستوى العام للأسعار).

فعندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكثر من العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد يحدث التضخم والذي يستوعب أي زيادة في كمية النقود المعروضة[1](حيث تنخفض كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها بانخفاض قيمة الوحدات النقدية المتاحة لديه) (كاظم، 2005، ص 246).

جدول(1)

يوضح تطور عجز الموازنة العامة للدولة[2] بالمليار جنيه مصري

	العام المالي 2017/2018 فعليات	العام المالي 2018/2019 فعليات	العام المالي 2019/2020 موازنة	العام المالي 2020/2021 مشروع موازنة
العجز/ الفائض النقدي	– 423.3	– 428.0	– 440.1	– 424.4
العجز/ الفائض الكلي	– 423.6	– 430.0	– 445.1	– 432.1
نسبة العجز/ الفائض النقدي للناتج المحلي الإجمالي	– 9.5٪	– 8.2٪	– 7.1٪	– 6.2٪

(اعداد الباحثة، وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للأعوام المالية 2017/ 2018، ص 165&2019/ 2020، ص 165& 2020/ 2021، ص 135).)

(1) فتصبح الزيادات في الموارد المخصصة للتعليم زيادات غير حقيقية نتيجة انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية.

(2) يعبر عن قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية النفقات العامة، حيثُ يتم حسابه بطرح الإيرادات العامة من النفقات العامة، ويُعبر عنه بقيمة سالبة على عكس فائض الموازنة والذي يُعبر عنه بقيمة موجبة، وتعاني منه الدول على اختلاف مستوياتها التنموية (قدوري، 2016، ص 107).

يشير الجدول السابق إلى تطور عجز الموازنة والذي عادة ما تتجه الدولة إلى تمويله من خلال الدين العام المحلي والدولي يُشكل أحد أهم مهددات النمو الاقتصادي بالمستقبل، وذلك لأن الغالبية العظمى من الديون توجه نحو التعليم والصحة وبرامج الضمان الاجتماعي، ولا توجه نحو الاستثمار في النمو الاقتصادي المستقبلي للبلاد، وكذلك فإن مشكلة الديون، خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة والتي سيتعذر معها قريبًا خدمة الدين وإعادة تمويله، تجعل الحكومات أمام خيارين؛ يستهدف الخيار الانكماشي خفض النفقات العامة ومنها النفقات الموجهة للقطاعات الخدمية كالتعليم والصحة، بينما يستهدف البديل التوسعي توسيع الوعاء الضريبي ورفع كفاءة الإنفاق العام، غير أن هذا البديل التوسعي لا يحظى بقبول لدى مؤسسات التمويل الدولية نظرا لأثره السالب على مناخ الاستثمار في البلاد ومن ثَم عملية التنمية الاقتصادية بها(للمزيد من التفاصيل حول آليات مواجهة عجز الموازنة راجع: أليسينا، وفافيرو، وجيافاتسي، 2018، ص ص 7 – 11).

غير أن دراسة (قموح، 2016) والتي استهدفت بحث العلاقة بين الفقر وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدمها الدول في علاج الفقر وباستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط للفقر[1]عند خط فقر 1.90 دولار في اليوم وفي ظل تعادل القوى الشرائية والتي شملت 224 دولة[2]وفقًا لبيانات البنك الدولي أشارت إلى أن ٪78 من التغيرات التي تحدث في معدلات الفقر ترجع إلى نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي، وأن ٪54.16 من التغيرات التي تحدث في الفقر ترجع إلى معدل الالتحاق بالمدارس وخاصة في المرحلة الابتدائية، وأن ٪71.6 من تلك التغيرات يعود إلى الالتحاق بالمدارس الثانوية، الامر الذي يعني أن تأثير التعليم الثانوي في القضاء على الفقر أكبر من التعليم الابتدائي وكذلك التعليم الجامعي.

كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التعليم والفقر ذلك أن التعليم يؤدي إلى زيادة قدرة الأفراد مما يساعد في التغلب على الفقر، وأشارت الدراسة إلى

(1) وهي النماذج التي تكون خطية في معالمها، تُعنى بوصف وتفسير العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل، حيثُ يتم تفسير أحدهما بدلالة الآخر.

(2) تشمل دول نامية ومتقدمة على السواء.

أن الاعتماد على ثلاثية التعليم والصحة والعدالة في توزيع الدخل في القضاء على الفقر أكثر فعالية في الدول المتقدمة عن الدول النامية، كما أن تأثير الإنفاق على الصحة أقوى من الإنفاق على التعليم في القضاء على الفقر.

ويتوقف الوضع الصحي للسكان في أي بلد على الظروف الصحية والبيئية السائدة، وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية المتوفرة وجودتها، وقدرة الأفراد على اتخاذ خيارات صحية في حياتهم (الأمم المتحدة (الإسكوا)، 2017، ص 22).

أما عن البعد البيئي فقد تصاعد الاهتمام بإدماج الأبعاد البيئية في الخطط والسياسات التنموية على المستويين المحلي والعالمي بالتزامن مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة في التقرير الأول للجنة (WCED)[1] عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future(United Nations, 1987)، ومنذ عام 2016 تتلقى الحكومات الوطنية ومنها الحكومة المصرية دعمًا من المؤسسات التنموية الدولية لإدراج أهداف التنمية المستدامة في خططها وسياساتها الإنمائية الوطنية(United Nations, 2015)، على اعتبار أن الاهتمام بالمحافظة على الموارد البيئية ومعالجة المشكلات الخاصة بالموارد المتجددة مثل التلوث وعدم كفاءة استخدامها، وكذلك تلك المشكلات الخاصة بالموارد غير المتجددة مثل الاستخدام المكثف وغير الرشيد لمصادر الطاقة من شانه حماية الأنساق البيئية على المستوى العالمي من الانهيار، ومن ثَمَّ تجنب حدوث المشكلات الكونية الكبرى كالتصحر وفقد التنوع الحيوي والاحتباس الحراري وثقب الأوزون(السيد، 2000، ص27).

فبينما تركز التنمية المستدامة على المستوى العالمي على المشاكل الكونية، تركز الأهداف الوطنية للاستدامة على محاربة الفقر، والجوع، وتوفير الرعاية الصحية الجيدة والمياه النظيفة والتعليم الجيد للجميع (راجع أهداف التنمية المستدامة: United Nations, 2015, p 14).

فهناك صلة قوية بين جودة مخرجات التعليم في بلد ما ومستوى الرعاية الصحية في نفس البلد، وكلاهما ضروري لتحقيق النمو المتكامل للفرد.

(1))*) The World Commission on Environment and Development.

فكما يُساعد التعليم على نمو الوعي الصحي للفرد، يُساعد توفر الرعاية الصحية الجيدة على تحصيل دراسي وتعليمي أفضل، بالإضافة إلى الدعم النوعي الذي يُقدمه التعليم للمرأة في مجالات الرعاية الصحية والإنجابية، فللتعليم دور مهم في كسر دائرة الفقر واعتلال الصحة.

كما أن توفر الرعاية الصحية الجيدة إلى جانب سياسات الحماية الاجتماعية التي تنتهجها الحكومات الوطنية لمحاربة الفقر والجوع من شأنها أن تُعزز الممارسات التعليمية الوطنية.

فالتعليم والصحة عاملان تنمويان رئيسيان يقوي أحدهما الآخر ولا يُمكن الفصل بينهم خاصة في ظل تنامي الاهتمام بتعزيز قدرات البشر ومنحهم فرص حقيقية تستغل طاقاتهم البشرية في دائرة التنمية (Chan, 2010, World Health Organization).

وقد ألزم الدستور المصري في آخر تعديلاته (لعام 2014 في مادته رقم18) الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل[1] لجميع المصريين يُغطي كل الامراض، ويُنظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقًا لمعدلات دخولهم (الدستور المصري، 2014، مادة 18)، وهذا يُعتبر أحد أشكال التحول للدعم النقدي المِشروط.

بالإضافة إلى مبادرة 100 مليون صحة والتي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي في يوليو 2017 والتي تتضمن خدمات إعلامية لتوعية المواطنين وبرامج تدريب للعاملين بالقطاع الصحي إلى جانب قوافل طبية تمتد عبر انحاء الجمهورية لدعم صحة المرأة، والكشف عن الامراض غير السارية، والكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي، والقضاء على فيروس سي، واكتشاف وعلاج ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثي الولادة، وعلاج أمراض سوء التغذية للأطفال في المدارس، ودعم الصحة النفسية وتأهيل المتعافين من الإدمان، ودعم الألبان والأدوية المستوردة، ودعم الحياة الصحية والإقلاع

(1) حيث يتم انشاء هيئة عامة اقتصادية " الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل" وتكون لها شخصية اعتبارية وموازنة مستقلة، وتخضع للإشراف العام لرئيس مجلس، وتتولى الهيئة إدارة وتمويل نظام التامين الصحي من أموال المشتركين (لمعرفة المزيد عن قانون التأمين الصحي الشامل ولائحته التنفيذية راجع: قانون رقم 2 لسنة 2018م).

عن التدخين تحت شعار صحتنا في أسلوب حياتنا (راجع: www.presidency.eg , 10 /1 /2021, www.100millionseha.eg , 10 /1 /2021).

جدول(2)

يوضح مبادرات مشروع 100 مليون صحة بتكلفتها الإجمالية

هدف المبادرة	توقيت المبادرة	التكلفة الإجمالية للمبادرة
الكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي المزمن	سبتمبر 2020	1.9 مليار جنيه مصري
انهاء قوائم انتظار الجراحات	إبريل 2020	7.392 مليار جنيه مصري
القضاء على فيروس سي والأمـراض غير السارية	مارس 2020	2.511 مليار جنيه مصري+ 70 ألف دولار امريكي
الشراء الموحد للأدوية والمستلزمات الطبية	مارس 2020	8.3 مليار جنيه
دعم الألبان والأدوية المستوردة	مارس 2020	3.796.800 مليار جنيه مصري
الصحة النفسية وعلاج الإدمان	مارس 2020	181 مليون جنيه مصري
دعم الحياة الصحية والإقلاع عن التدخين	ديسمبر 2019	215 مليون جنيه
اكتشاف وعلاج ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثي الولادة	مارس 2019	غير محدد
علاج أمراض سوء التغذية (الأنيميا والسمنة والتقزم) للأطفال في المدارس	فبراير 2019	165 مليون جنيه مصري
صحة المرأة المصرية للكشف المبكر عن أورام الثدي	يوليو 2017	278 مليون جنيه مصري

(إعداد الباحثة، راجع: المشروعات القومية، في مجال الصحة www.presidency.eg

(2021 /1 /11

يوضح الجدول السابق ضخامة تكاليف المشروعات الصحية، بالإضافة إلى النفقات الخاصة بإحلال وتجديد المستشفيات العامة وإنشاء عدد من المراكز والوحدات الصحية في انحاء الجمهورية، وإن كانت هذه النفقات تؤثر بشكل غير مباشر في تحسين جودة العملية التعليمية.

وعلى الرغم من ضخامة النفقات الصحية إلا أنها لم يصل بعد للحد الأدنى الذي نص عليه الدستور المصري في مادته (18) والذي يساوي ٪3 من الناتج المحلي الإجمالي،

حيث يبلغ متوسط حجم الإنفاق على الرعاية الصحية في مصر حوالي ٪1.5 من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي ٪5 من إجمالي النفقات العامة للدولة (محسوب من بيانات الجدول التالي).

	العام المالي 2014/2015 تقديرات فعلية	العام المالي 2015/2016 تقديرات فعلية	العام المالي 2016/2017 تقديرات فعلية	العام المالي 2017/2018 تقديرات فعلية	العام المالي 2018/2019 تقديرات فعلية	العام المالي 2019/2020 موازنة	العام المالي 2020/2021 مشروع موازنة
جملة النفقات العامة	733.350	817.847	1أ031.941	1.244.408	1.369.870	1.574.559	1.713.178
الصحة	37.224	43.879	54.122	60.833	73.064	73.062	93.544
البيئة	2.078	2.147	2.803	3.192	3.189	3.024	3.323
الناتج المحلي الإجمالي	2.429.800	2أ708أ500	3.476.174	4.437.400	5.250.978	6.162.622	6.844.000

جدول (3) تطور ميزانية الصحة وحماية البيئة في مصر بالمليون جنيه مصري

اعداد الباحثة (راجع: وزارة المالية، 2018، ص ص 21،95& وزارة المالية، 2020، ص ص 21،96)

ثُم تسببت جائحة كوفيد – 19 (*)[1] في أكبر انقطاع في نظم التعليم في التاريخ، حيثُ تضرر نحو 1.6مليار طالب في أكثر من 190 بلد من مختلف قارات العالم من إغلاق المدارس وأماكن التعلم، وباتت عملية التعليم والتعلم مهددة خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ومنها مصر، وثمة خوف من تجاوز الخسائر التعليمية الجيل الحالي لتمحو عقودًا من التقدم في هذا المجال، فمن المتوقع أن يتسرب من التعليم حوالي 23.8مليون طالب (من جميع مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي) بسبب التأثير الاقتصادي للجائحة منفردًا، خاصة وأنه ليس هناك دلائل على

(1) (*)سلالة من الفيروسات التي تُسبب أمراضًا تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس)، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وهو مرض معدي بدأ في التفشي في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وسرعان ما تحول كوفيد – 19 إلى وباء يجتاح بلدان العالم (www.who.int، 10/1/2021).

قرب انتهاء أزمة جائحة كوفيد – 19، غير أن بعض البلدان تُخطط لإعادة فتح المدارس على أن تكون الأولوية للصفوف الدراسية المؤهلة لاجتياز الامتحانات المرحلية (الأمم المتحدة، أغسطس، 2020، ص ص 2 – 3).

وعلى صعيد آخر فقد تسببت أزمة الكوفيد – 19 في انخفاض مستويات التلوث البيئي على المستوى العالمي نتيجة للانخفاض الشديد في استخدام وسائل النقل وتوقف عدد من القطاعات الصناعية، حيث ساهمت إجراءات الحجر الصحي التي فُرضت على أغلب سكان الكرة الأرضية لمنع تفشي الوباء في تراجع مستويات تلوث الهواء بنسب تجاوزت ٪12 كما تعافت طبقة الأوزون بعد انخفاض انبعاثات الكربون إلى أقل مستوى لها منذ 30 عامًا (مجلس الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، 2020، ص 61).

كما تسببت الأزمة في تزايد القبول المؤسسي لفكرة العمل عن بعد (من المنزل) خاصة في مجالات التعليم والخدمات المالية والشركات، بما يسمح بزيادة المرونة في بيئة العمل ويقلل الازدحام في المدن، غير أن العاملين بالقطاع الصحي لا يُمكنهم العمل من المنزل، وكذلك المهنيين ذوي المهارات البسيطة والذين تضرروا اقتصاديًا بصورة كبيرة خلال الأزمة (مجلس الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، 2020، ص 62).

وفي مجال التعليم تنامى الاهتمام بالتعلم الرقمي وقنوات التعليم المتزامن وغير المتزامن لتلافي آثار الأزمة والمتمثلة في اغلاق المدارس وتعطيل الدراسة، وهذا النمط التعليمي يتأثر بتفاوت القدرة على الوصول إلى المصادر التعليمية الرقمية كما يتأثر بالمستوى التعليمي للوالدين ومدى تفرغهم لمتابعة أبنائهم من الطلاب خاصة في المراحل التعليمية المبكرة والتي تُعني بتعلم المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، كما وأن هذا النمط الجديد يتطلب تطوير برامج تأهيل وتدريب المعلمين، وكذلك تطوير نظم التقويم والاختبارات، واستمرار النهج التربوي الشامل للمدرسة بصورتها التقليدية والذي يتنوع بين تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والصحي[1]، من خلال وسائل بديلة كإنشاء منصات إلكترونية لتسهيل التواصل بين المعلمين

(1) كالوجبات الغذائية المدرسية، والأنشطة المدرسية الصفية وغير الصفية، والمجموعات المدرسية.

والطلاب وكذلك أولياء الأمور بما يدعم العملية التعليمية(ريمرز& شلايشر،2020، ص ص 5 – 6).

وقد خصصت الحكومة المصرية استجابة طارئة بقيمة 1.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (**[1]) لتلافي الآثار السلبية الناجمة عن وباء الكوفيد – 19 من اجل زيادة الإنفاق الصحي، وزيادة برامج الحماية الاجتماعية خاصة بعد ارتفاع معدلات البطالة في قطاعات النقل والبناء والسياحة بالتزامن مع توقف حركة الطيران وفرض حظر التجوال (www.albankaldawli.org ,11 /1 /2021).

كما تم التوقيع على مشروع قرض[2] مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) بقيمة 50 مليون دولار أمريكي لمكافحة فيروس كورونا المستجد في 6 يوليو 2020 لتأمين الثغرات الرئيسية في جهود التصدي لهذه الجائحة على المستوى القومي والمتمثلة في: شراء وتوزيع المعدات الطبية وأجهزة الفحص ومنتجات مكافحة العدوى، صرف حوافز خاصة (حافز كورونا) للكوادر الصحية بالتوافق مع البرنامج الاستراتيجي للحكومة لمواجهة فيروس كوفيد – 19، تدريب الكوادر الصحية، دعم عمليات الحجر الصحي والعزل وغيرها، على أن تبلغ التكلفة الكلية للمشروع حوالي 469مليون دولار أمريكي، وبناءً عليه تتحمل الحكومة المصرية 419مليون دولار أمريكي(للمزيد من المعلومات حول المشروع راجع:https: / /projects.albankaldawli.org / ,12 /1 /2021).

وفي مجال البيئة وقعت وزارة البيئة المصرية مشروع قرض[3] بقيمة 200مليون دولار أمريكي تُغطي بالكامل تكلفة مشروع إدارة تلوث الهواء وتغيُّر المناخ في القاهرة الكبرى، بما يُساهم في إنشاء مرفق متكامل لإدارة النفايات والمخلفات وخاصة النفايات الصحية بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين القومي والعالمي (https: / /projects.albankaldawli.org / ,13 /1 /2021).

(1) حوالي 100 مليار جنيه مصري.

(2) الرقم التعريفي للمشروع (Project ID): P173912.

(3) الرقم التعريفي للمشروع (Project ID): P172548.

يُلاحظ من العرض السابق للبعد الصحي في مصر الاعتماد على القروض في تمويل مشروعات الرعاية الصحية، والتي تشكل عبئًا طويل الأجل على الموازنة العامة للدولة يتمثل في الديون وخدماتها (خاصة وأن هذه القروض موجهة لمشروعات خدمية غير ربحية بالمفهوم الاقتصادي)، وهي كذلك تُشكل قيدًا على الحكومة المصرية يتمثل في ضرورة توفير التدابير المالية اللازمة للوفاء بما يُفترض أن تتحمله الحكومة من التكلفة الإجمالية للمشروعات، والذي قد يترتب عليه تعطيل عملية سحب القروض، خاصة في ظل اتباع المؤسسات التنموية الدولية (جهة الإقراض) النهج القطاعي الشامل[1](SWAp) في تعاملاتها مع البلدان المقترضة، والذي يتناول بالمتابعة والتحليل جميع التمويلات الإنمائية المحلية والخارجية الموجهة للقطاع التنموي في جملته، في محاولة لزيادة فاعلية المساعدات الإنمائية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP، 2009، ص 57).

يستهدف تحليل البعد الثقافي للمجتمع المصري الوقوف على الأسباب التي تحول دون دخولنا نحو مجتمع المعرفة، وتجعلنا نخرج من دائرة المشاركة في صناعة الحضارة الإنسانية المعاصرة والتي لم تعد قوامها عوامل مادية أو طبيعية بقدر ما أصبحت تعتمد بشكل أساسي على المعرفة وتطويرها والتحكم فيها وإمكانية انتاجها.

فالمعرفة تُقدم فرصًا جديدة للبلدان النامية للحاق بسباق التنمية العالمي، حيثُ يُترجم ولوجها في مجتمع المعرفة إلى فرص جديدة في تحقيق مستوى معيشة أفضل وأكثر استدامة لشعوبها، فالمعرفة ليست مجرد ميزة تنافسية وإنما هي التنمية نفسها (الفلاحي، 2007، ص ص 3 – 4).

ويمكن تحديد موقع مصر من مجتمع المعرفة من خلال ثلاث مؤشرات رئيسة يتمثل المؤشر الأول منها في معدل الأمية داخل المجتمع المصري، والثاني في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والثالث في مؤشر البحث والتطوير والابتكار[2].

(1) Sectoral Wide Approach.

(2) يُمثل المؤشرين الثاني والثالث مؤشرات فرعية من مؤشر المعرفة العربي وهو مؤشر مركب يُمثل التعليم فيه بجميع مراحله وأنواعه مؤشرًا رئيسًا، إلى جانب بعض المؤشرات الفرعية الأخرى

وقد صاحب تطور مفهوم التنمية وظهور مفهوم التنمية البشرية زيادة في الاهتمام بالتعليم والقضاء على الأمية حيثُ لا يُمكن تحقيق معدلات عالية من التنمية مع انتشار الأمية لدى غالبية السكان، وإن كان ذلك صالحًا في ظل المفاهيم التقليدية للتنمية فلا يصلح في الوقت الحالي (الأمم المتحدة، 2003، ص 5).

وتُعد المؤشرات المتعلقة بنسب الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي، ومعدل البقاء في التعليم حتى نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، والرسوب – والتي تعبر مجتمعة عن مستوى الكفاءة الداخلية للمنظومة التعليمية في مرحلة التعليم الابتدائي – مؤشرات كاشفة لمعدل الأمية في البلاد، بل إن هذه المؤشرات قد تتسبب في تقويض المكاسب التي تحققت على المستوى العالمي في معدلات محو الأمية[1] الأمم المتحدة، 2003، ص ص 18 – 19).

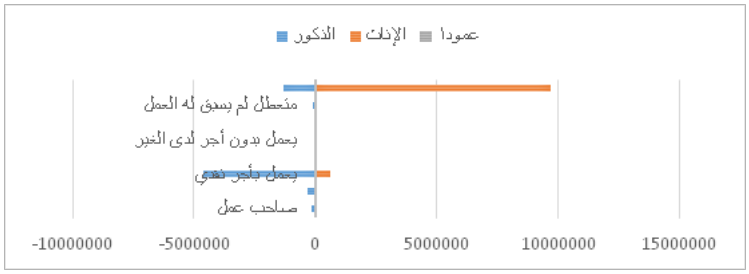

شكل(7) تعداد الأميين من الذكور والإناث داخل وخارج قوة العمل وفقًا للتعداد العام للسكان 2006

(إعداد الباحثة، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2008، ص 122)

يتضح من الشكل السابق ارتفاع نسبة الإناث من الأميين خارج قوة العمل والذين يتنوعون بين المتفرغات للعمل المنزلي، أو مسنات لا يعملن في الوقت الحالي وإن كان سبق لهم العمل، كما يُلاحظ زيادة نسبة الأميين من الذكور الذين يعملون بأجر نقدي

التي تختص بالاقتصاد، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، UNDP، 2015، ص 8).

(1) والعكس صحيح ففي مجتمع تسود القدرة على القراءة والكتابة بين أبنائه يزداد الاهتمام بالتعليم على عكس المجتمعات التي تسودها الأمية (الأمم المتحدة، 2003، ص 22).

وهذا يعني أن المجتمع لا يزال يتقبل الأميين ويسمح لهم بمزاولة أعمال داخل مؤسساته الإنتاجية (حتى وإن كانت بسيطة) بدون اشتراط الحصول على شهادة محو الأمية كما يسمح لهم بأن يمتلكوا تراخيص لمزاولة أنشطة تُدار لحسابهم الشخصي دون أن يشترط عليهم المسئولين تقديم شهادة محو الأمية.

كما يتفق الشكل السابق مع هيكل الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع المصري والذي يعتمد على الاقتصادات كثيفة الإنتاج التي تستفيد من الميزات النسبية الطبيعية التي يتمتع بها المجتمع المصري عن التطرق للاقتصادات التي تطلب مهارات نوعية لرأس المال البشري والتي تدعم القدرات التنافسية للأفراد، وكذلك الاقتصادات القائمة على المعرفة، وهو ما يتفق مع تحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالميGCI 4.0 (راجع، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020، ص 48، Schwab, World Economic Forum, 2019, p p 198 – 201).

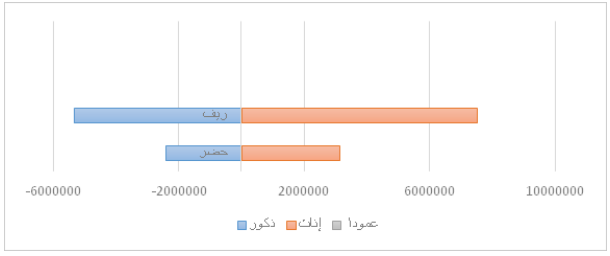

شكل(8) توزيع الأميين من الذكور والإناث بين الريف والحضر وفقًا للتعداد السكاني لعام 2016

(إعداد الباحثة، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017، ص 43)

كما هو موضح بالشكل السابق تزداد نسبة الأمية في الإناث عنها في الذكور كما تزداد نسبة الأمية في الريف عنها في الحضر رغم جميع الجهود المبذولة على مدار سنوات طويلة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

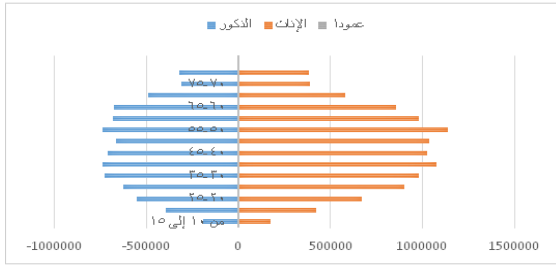

شكل(9) توزيع الأميين وفقًا لفئات السن (من عشر سنوات فأكثر) وفقًا للتعداد السكاني لعام 2016

(إعداد الباحثة، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017، ص 53)

يتضح من الشكل السابق زيادة نسب الأمية من الأفراد داخل قوة العمل في الفئة العمرية من (20 – 60) سنة، مع الزيادة الكبيرة في هذه النسبة بين الإناث فهي بذلك إما طاقات معطلة (لا تعمل) أو مضطرة للعمل في نشاطات بدائية تتطلب مجهود بدني، كما أن زيادة نسبة الأفراد من الأميين في الفئة العمرية المقابلة لسن التمدرس يشير إلى ثغرة في الكفاءة الداخلية للمنظومة التعليمية تسمح باستمرار الأمية وتقوض جهود مكافحتها.

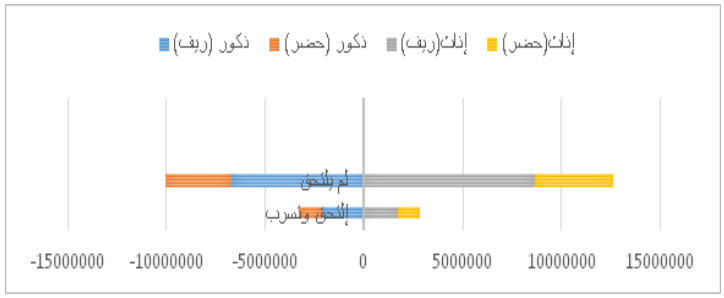

شكل(10) توزيع المتسربين وغير الملتحقين بالتعليم وفقًا للنوع مع التمييز بين الريف والحضر وفقًا للتعداد السكاني لعام 2016

(إعداد الباحثة، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017، ص 58)

يتضح من الشكل السابق زيادة نسبة الأميين من الإناث والذكور ممن لم يلتحقوا بالنظام التعليمي، وهذا يدل على توجه مجتمعي مناهض للتعليم، وهذا التوجه تزداد حدته في الريف بالنسبة للإناث، والحضر بالنسبة للذكور، كما يتضح من مراجعة بيانات المتسربين من التعليم في الفئة العمرية من (6 – 20) سنة طبقا للمراحل والصفوف

الدراسية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017، ص 68) زيادة نسب التسرب في المرحلة الإعدادية ثم الثانوية تليها المرحلة الابتدائية، حيث يوضح الشكل التالي الأوزان النسبية لأسباب التسرب في نفس الفئة العمرية من(6 – 20) سنة، ويلاحظ من الشكل التالي اختلاف الأسباب بين كلٍ من الذكور والإناث وإن كانوا يتفقون على الأسباب التي تتعلق بانعدام الرغبة لدى الفرد أو الأسرة في استمرار الانخراط في عملية التعليمية، الأمر الذي يعود بنا إلى ضرورة الاهتمام ببناء وعي مجتمعي داعم للتعليم، والتأكيد على جدواه الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع.

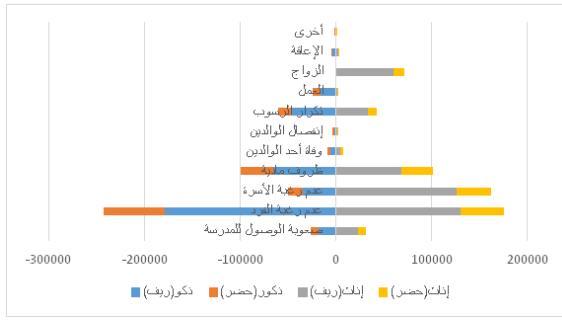

شكل(11) توزيع المتسربين من التعليم في الفئة العمرية من (6 – 20) سنة وفقًا لسبب التسرب مع التمييز بين الريف والحضر وفقًا لتعداد السكان 2016

(إعداد الباحثة، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017، ص 88)

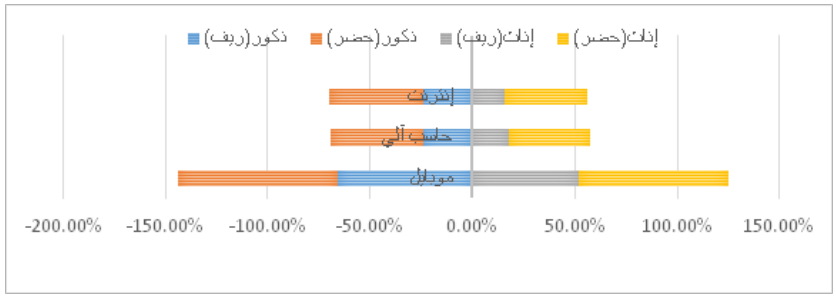

شكل(12) التوزيع النسبي للسكان في الفئة العمرية (4 سنوات فأكثر) طبقًا لاستخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التمييز بين الريف والحضر وفقًا لتعداد السكان

(إعداد الباحثة، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017، ص 143)

كما يتضح من مراجعة الشكل السابق وبيانات المصدر أن هناك حوالي ٪34.59 من المصريين[1] لا يستخدمون الموبايل، وحوالي ٪70.69 لا يستخدمون أجهزة الحاسب الآلي(الكمبيوتر)، وحوالي ٪71.12 لا يستخدمون الإنترنت، والتي تُشير إلى درجة مرتفعة من الفجوة الرقمية في مجتمع عالمي يعتمد على التكنولوجيا في شتى القطاعات الاقتصادية والخدمية.

فالتطورات التكنولوجية وإن كانت سريعة الاندماج في الواقع المادي، بغية تطويره، إلا أنها لا تَنتج جميعها من الاستثمار المباشر في رأس المال المادي[2]، حيثُ تفترض نماذج التراكم الرأسمالي وجود قطاع منفصل يهتم بالبحث والتطوير، فغالبية البحوث الأساسية تكون غير مؤكدة العائد الاقتصادي، ولا يُمكن تطبيق نتائجها في الحال إلا أنها ضرورية لما يترتب عليها من بحوث تطبيقية شديدة الارتباط بالواقع المادي (وفا، 2000، ص ص 75، 132).

كما يتطلب تواضع مخرجات البحث والتطوير لدى البلدان العربية مقارنةً بنظيرتها في البلدان المتقدمة، الاهتمام ببناء قاعدة بحثية قوية لتحقيق التوجه العالمي نحو الابتكار في إطار متكامل وشديد الاتساق مع البيئة المحلية، بما يلقى أعباء وتحديات على مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية لزيادة الاهتمام بالاستثمار المعرفي[3] (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، UNDP، 2015، ص 104).

(1) من الذكور والإناث في الريف والحضر.

(2) حيثُ ينتج عن الاستثمار في رأس المال المادي تراكمًا في رأس المال التكنولوجي بشقه الضمني المندمج في رأس المال البشري والذي ينشأ عن الممارسة وتُصبح فيه البيئة الطبيعية هي الحقل التجريبي فيما يُعرف بالبحوث التطبيقية (العيسى، 2016، ص 5).

(3) الاستثمار المعرفي يبدأ في مرحلته الأولية بالاقتصاد المعرفي ويعني اقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، من حيث تكاليف عملية انتاج المعرفة أو عائداتها باعتبارها هيكل اقتصادي قائم بذاته.

ثُم يأتي الاقتصاد القائم على المعرفة كمرحلة متقدمة من الاستثمار المعرفي، وفيها يعتمد الهيكل الاقتصادي في البلاد على تطبيق المعرفة مثل: الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تشخيص الأمراض عن بعد، وإجراء العمليات الجراحية المُعقدة عن بعد، وعقد المؤتمرات والندوات عن بُعد وغيرها (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، UNDP، 2015، ص 88).

ويصف تقرير المعرفة العالمي أداء الدولة المصرية بالمتوسط فهي تحتل المرتبة 72 بين 138 دولة في مؤشر المعرفة العالمي 2020، والمرتبة 15 بين 36 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة، وتبلغ قيمة مؤشر المعرفة العالمي في مصر45.0، بينما يبلغ المتوسط العالمي حوالي 46.7 (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2020 ،UNDP، ص140).

جدول(4) يُوضح قيمة وترتيب مصر وفقًا للمؤشرات الفرعية لتقرير المعرفة العالمي

المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي	قيمة المؤشر	ترتيب مصر بين 138 دولة
مؤشر التعليم قبل الجامعي	57.2	83/138 فنلندا في المركز الأول وتبلغ قيمة هذا المؤشر الفرعي 78.5
التعليم التقني والتدريب المهني	47.6	80/138 الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول وتبلغ قيمة هذا المؤشر الفرعي 92.3
التعليم العالي	45.6	42/138 سويسرا في المركز الأول وتبلغ قيمة هذا المؤشر الفرعي 68.6
البحث والتطوير والابتكار	19.9	74/138 سويسرا في المركز الأول وتبلغ قيمة هذا المؤشر الفرعي 65.7
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	52.4	74/138 الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول وتبلغ قيمة هذا المؤشر الفرعي 86.5
الاقتصاد	41.8	66/138 سنغافورة في المركز الأول وتبلغ قيمة هذا المؤشر الفرعي 76.6
البيئات التمكينية	53.4	92/138 النرويج في المركز الأول وتبلغ قيمة هذا المؤشر الفرعي 89.3

راجع: (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2020 ،UNDP).

يُغطي مؤشر المعرفة العالمي 138 دولة ويشمل حوالي 199مؤشر، بما يوفر رؤية متكاملة لكل دولة من حيث أدائها المعرفي، والذي يتضح بصورة قياسية في القطاعات التي تُشكل مجتمعة المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي، ويتضح من الجدول السابق أن الضعف النسبي لمؤشر التطوير والابتكار والذي يشير إلى مدى نجاح الدولة في بناء مجتمع واقتصاد المعرفة الخاصين بها، من خلال قياس نسبة مساهمة الدولة في المخزون المعرفي العالمي، كما أن هذا المؤشر يعتمد بصورة أساسية على مؤشر التعليم العالي وجودة مخرجاته، وكذلك يتضح تأخر ترتيب الدولة في مؤشر البيئات التمكينية، الذي يشير إلى مدى دعم السياق العام للقطاعات المعنية كالسياق السياسي والاقتصادي والمؤسسي والمجتمعي والبيئي للمعرفة (www.knowledge4all.com ,1 /2 /2021).

وقد توصلت دراسة (العيسى، 2016) بعد عرضها لحجم مشاركة الدول العربية في المخزون العالمي للمعرفة من خلال البحوث المنشورة وبراءات الاختراع وغيرها مقارنة بالدول المتقدمة إلى أن أبرز معوقات منظومة البحث العلمي في الوطن العربي تتمثل في الاعتماد على التمويل الحكومي، وغياب التنسيق والتعاون بين الجهات البحثية، بالإضافة إلى ضعف الاتصال بين البحث العلمي ومشكلات المجتمع الحقيقية، وكذلك عدم وجود احتكاك عالمي كافي، وأخيرًا الاعتماد على شراء المعرفة من الخارج في القطاعات الإنتاجية المختلفة بدلًا من انتاجها وتطويرها.

وقد حددت دراسة(Wu,2018) والتي استخدمت نموذج رومر للنسبة المُثلى (*[1]) للإنفاق الحكومي على قطاع البحث العلمي من خلال تقدير مخزون كلًا من رأس المال المعرفي (كسلعة عامة)، وكذلك رأس المال المادي (الذي يتأثر بمدى التقدم المحرز في مجال البحث العلمي)، وكذلك أشارت الدراسة إلى أهمية الأنظمة التعليمية في بناء رأس المال البشري (المعرفة المندمجة والتي لا تنفصل عن أصحابها) والذي بدوره يساهم في رفع كفاءة الإنفاق على قطاع البحث والتطوير.

(1) النسبة المُثلى ليست بالضرورة النسبة المرتفعة ولكنها النسبة التي تُحقق أعلى عائد.

المبحث الرابع: انعكاس المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التخطيط للتعليم قبل الجامعي في مصر:

يساهم العرض السابق للبيئة المحيطة بمنظومة التعليم قبل الجامعي في مصر بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، في رصد تأثير هذه الأبعاد المباشر على عملية التخطيط لمنظومة التعليم قبل الجامعي من خلال مجموعة من المؤشرات التي تم استخراجها من الدراسة التحليلية للوضع الراهن من خلال الوثائق الرسمية المتوفرة محليًا ودوليًا وفقًا للنهج التحليلي PEST Analysis، ويُمكن تلخيصها بالشكل التالي:

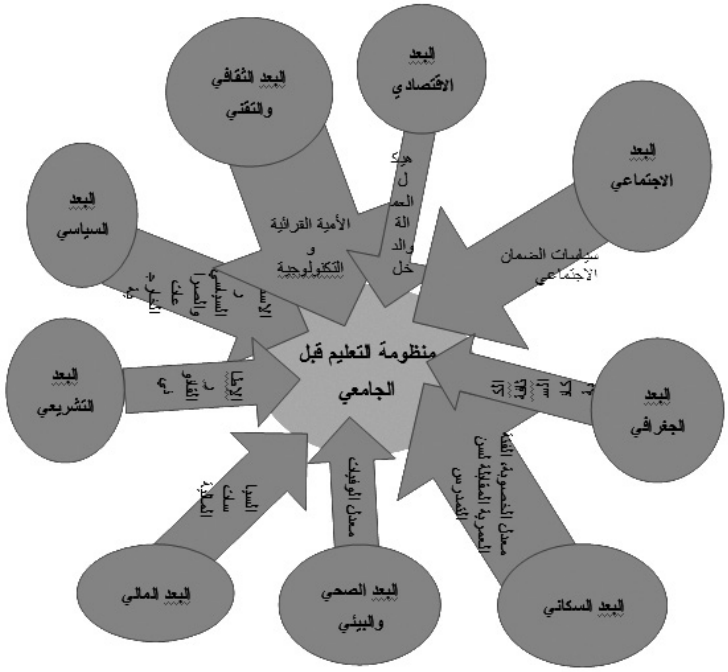

شكل (13) يُوضح جملة المؤشرات المؤثرة على منظومة التعليم قبل الجامعي وفقًا للأبعاد التنموية المتعددة (إعداد الباحثة)

ويُمكن تلخيص الوضع الراهن للبيئة المؤثرة بمنظومة التعليم قبل الجامعي من خلال بناء نموذج التحليل الرباعي SWOT لتحديد نقاط القوة والضعف والتحديات

والفرص للمجتمع المصري (بيئة النظام التعليمي) في فترة زمنية محددة بما يساعد القائمين على عملية التخطيط التعليمي بوضع البدائل المستقبلية التي تستهدف تطوير منظومة التعليم والارتقاء بها وفي نفس الوقت تراعي إمكانات وظروف الحاضر كما هو مُوضح في الشكل التالي:

البيئة الداخلية(المحلية)

نقاط القوة:

1. الدستور المصري في آخر تعديلاته 2014، والذي يدعم تخصيص نسبة للإنفاق الحكومي على التعليم لا تقل عن 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
2. سياسات الضمان الاجتماعي التي تنتهجها الدولة المصرية للتخفيف من حدة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتي تشكل عامل كبير في نجاح خطط التعليم (خاصة في نطاق زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم والانتظام فيه بما يساهم في القضاء على الأمية).
3. تطبيق برامج الدعم النقدي المشروط والذي يتلافى سلبيات الدعم من المغالاة في الاستهلاك وكذلك يحفظ السوق من ازدواجية الأسعار.
4. نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة.
5. تراجع معدلات الفقر والتضخم، وكذلك تراجع عجز الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.
6. وصف أداء الدولة المصرية بالمتوسط وفقًا لمؤشر المعرفة العالمي 2020.

نقاط الضعف:

1. ارتفاع الكثافة السكانية حول وادي النيل ودلتاه تحول دون تقديم خدمة تعليمية بكفاءة استثمارية وتشغيلية مناسبة.
2. الزيادة السكانية (وخاصة في الفئة العمرية المقابلة لسن التمدرس) التي تستوعب أي زيادة في النفقات الموجهة لقطاع التعليم.
3. الانعكاسات الاقتصادية للعولمة والمتمثلة في سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي نظرًا لما يترتب عليها من تضخم وبطالة.
4. تحيز هيكل الأنشطة الاقتصادية في الدولة المصرية إلى الأنشطة كثيفة الإنتاج، بما يؤدي إلى انتشار البطالة بين المتعلمين.
5. الاعتماد الملحوظ على القروض في تمويل قطاع الرعاية الصحية في مصر بما يُثقل الموازنة العامة للدولة بالديون وفوائدها لسنوات مقبلة.
6. ارتفاع أعداد الأميين واستمرار قبولهم داخل قوة العمل، كما أن زيادة نسبة الأمية القرائية بين الأفراد في الفئة العمرية المقابلة لسن التمدرس يُشير إلى ضعف في الكفاءة الداخلية لمنظومة التعليم قبل الجامعي.
7. تزايد أعداد المصريين الذين لا يستعملون الحاسب الآلي أو الإنترنت والتي تتجاوز 70٪.
8. ضعف المؤشر الفرعي الخاص بالبحث والتطوير والابتكار ضمن مؤشر المعرفة العالمي بصورة ملحوظة.

البيئة الخارجية(الدولية)

الفرص:

التحديات:

1. الاستقرار السياسي الداخلي للدولة المصرية خاصة بعد ثورة 30 يونيو، يسمح بتحقيق معدلات نمو أفضل في كافة القطاعات التنموية كما يسمح بتطبيق خطط تعليمية أكثر طموحًا.	1. الإنذار بالزيادة النسبية في النفقات العسكرية والتي ستؤثر حتمًا على النفقات الموجهة للتعليم والصحة، وخاصة مع توتر الحدود الغربية للبلاد، وتصاعد أزمة سد النهضة بالتزامن مع بداية تشغيله، مما يجعل الخطط التنموية أكثر انكماشًا.
2. الزيادة السكانية في الفئات العمرية المقابلة لسن التمدرس (مجتمعًا فتيًا) والتي تهيئ البلاد للدخول في مرحلة الهبة السكانية وعلى ذلك يُصبح الاستثمار في التعليم ذا عائد اقتصادي مباشر على الدولة المصرية.	2. أزمة كوفيد – 19 والتي سببت تأثير مباشر في أنظمة التعليم التقليدية.
3. تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، والذي يساهم في إندماج الدولة المصرية في المحيط الاقتصادي العالمي بما يدعم تفعيل المساعدات الإنمائية الدولية الموجهة لقطاع التعليم، والتي تسعي لمراجعة السياسات المالية بالبلد المقترض.	
4. تصنيف مصر ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وتقدم ترتيبها بين دول العالم في مؤشر التنافسية العالمي.	
5. الاعتماد على القروض في تمويل القطاع الصحي يدعم تطبيق سياسات وخطط أكثر طموحًا.	
6. أزمة كوفيد – 19 والتي فرضت قبولًا مؤسسيًا واسعًا لممارسة العملية التعليمية بصورة أكثر مرونة عبر قنوات التعليم المتزامن وغير المتزامن.	

شكل(14) نموذج التحليل الرباعي SWOT للمجتمع المصري (البيئة المُحيطة بالنظام التعليمي) (المصفوفة الرباعية من إعداد الباحثة)

تتضح أهمية استخدام هذه النماذج التشخيصية (PEST Analysis, SWOT Analysis) في عملية التخطيط التعليمي والتي تستند إلى التغيرات التي تطرأ على الواقع أو الجهات الفاعلة ونظرًا لثبات الجهة الفاعلة والتي تمثلها الحكومة في الدراسة الحالية، حيث تقتصر الدراسة على التعليم الحكومي قبل الجامعي في مصر، يصبح الواقع بأحداثه وتوجهاته هو المحك الأساسي لعملية التخطيط التعليمي.

وكذلك يتضح من الشكل السابق أن عملية الاقتراض وإن كانت تتسبب في عجز الموازنة لسنوات قادمة؛ إلا أنها وسيلة فعالة لتمويل أهداف التنمية المستدامة التي تحظى بتوافق وقبول عالمي، كما يساهم تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بالرغم من آثارها

السلبية المتمثلة في التضخم وارتفاع معدلات البطالة في الحفاظ على الاندماج المصري في المحيط العالمي، وكذلك فإن الزيادة السكانية وخاصة في الفئة العمرية المقابلة لسن التمدرس وإن كانت سلبية الأثر على نصيب الفرد (المتعلم) من مخصصات التعليم إلا أنها تقدم فرصة للاستثمار في رأس المال البشري بما يقدم عائد اقتصادي مباشر على الدولة فور دخولها دائرة الهبة السكانية[1].

كما أن أزمة الكوفيد 19 رغم تضرر الأنظمة التقليدية للتعليم منها إلا أنها فرضت بدائل تعليمية أكثر مرونة وأقل تكلفة عبر قنوات التعليم المتزامن وغير المتزامن.

نتائج الدراسة:

وفي النهاية وحيث أن التخطيط التعليمي هو نشاط علمي مستمر يستهدف التطوير وحل المشكلات الراهنة والمستقبلية في المنظومة التعليمية من خلال إعادة صياغة مفردات الواقع والمستقبل في صورة مجموعة من البدائل المستقبلية.

فقد استهدفت الدراسة الحالية رصد مفردات الواقع لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تؤثر بشكل مباشر في منظومة التعليم الحكومي قبل الجامعي في مصر.

وقد اتضح من خلال الدراسة الحالية أن مصر تعاني من ظاهرة التمركز الجغرافي حول وادي النيل ودلتاه، حيثُ تُمثل المساحة المأهولة بالسكان حوالي ٪7.8 من المساحة الكلية للدولة المصرية، وقد شكل هذا الأمر ضغطًا على المرافق بشكل عام ومن ضمنها المرافق والمؤسسات التعليمية.

وقد عرضت الدراسة آليات الحكومة لمواجهة ذلك من خلال الاهتمام بعدالة التوزيع الجغرافي للمشروعات التنموية بين محافظات الجمهورية.

(1) تُسمى بالفرصة أو النافذة الديموغرافية وتحدث عندما ترتفع نسبة السكان في سن العمل (من 15 وحتى 64 سنة) لتتجاوز نسبة السكان في الفئات المعالة (أقل من 15 سنة، وأكثر من64 سنة)، وتستمر لفترة محدودة (جيلًا من السكان) وإن لم تستعد لها الدولة لتحسن استغلالها سوف تتحول إلى عبء اقتصادي ويكمن هذا الاستعداد في الاستثمار في رأس المال البشري من خلال برامج التعليم والتدريب (محمود، 2015، ص ص 49 – 50).

كما وأن الاهتمام بالتعليم يتطلب قدرًا من الاستقرار السياسي، فالتعليم والمعرفة يتناميان في ظل السياق السياسي التمكيني لقوى الأفراد وقدراتهم.

وقد اتضح من خلال الدراسة أن الوضع السياسي الداخلي لمصر يتسم بالاستقرار النسبي خاصة بعد ثورة 30 يونيو 2013، إلا أن هناك بعض التوترات بالحدود الغربية للبلاد والتي قد تستلزم تعبئة الموارد لصالح النفقات العسكرية والتي هي ذات أثر سالب على عملية التنمية الاقتصادية بالرغم من إيجابية أثرها على التراكم الرأسمالي.

فكما يشير الاستقرار السياسي الداخلي إلى إمكانية بناء خطط تعليمية طموحة إلا أن البدائل أو الخطط الانكماشية تبقى على قدر من الأهمية لا يقل عن الخطط الطموحة.

يُعتبر المجتمع المصري وفقًا لآخر تعداد سكاني لعام 2016 مجتمعًا فتيًا، حيثُ يُمثل الهرم السكاني للمجتمع المصري نمط الهرم السكاني ذو القاعدة العريضة والجوانب المنحدرة برفق نحو القمة كغالبية الدول النامية التي تتسم بالنمو السكاني المرتفع نسبيًا.

الأمر الذي يُشير إلى تضخم الفئات العمرية المقابلة لسن التمدرس، مما يؤثر بدرجة كبيرة في زيادة الطلب على التعليم، الأمر الذي يدفع القائمين على التخطيط التعليمي لتوجيه الإنفاق نحو التوسع الكمي على حساب متطلبات تحقيق الجودة التعليمية.

كما أشارت الدراسة إلى تأثير العولمة وضريبة الاندماج في الاقتصاد العالمي من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والالتزام بأهداف التنمية المستدامة وما تتضمنه من مبادئ الاحتواء الاجتماعي والاستدامة البيئية.

وقد أشارت الدراسة إلى وجود مصر ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بالرغم من ارتفاع نسبة التضخم إلا أنها لم تتعدى المسموح بها دوليا، ووجود نسبة مرتفعة للبطالة تصل إلى 9.9٪، والتي تنتشر بصورة أكثر وضوحًا بزيادة المستوى التعليمي مما يشير إلى ضعف كفاءة الاستثمار التعليمي نتيجة لانخفاض العائد العام والخاص منه، وعلى ذلك يجب الاهتمام بمراجعة السياسات التعليمية بما يُحقق الموائمة بين مخرجات الأنظمة التعليمية وسوق العمل، وكذلك مراجعة السياسات الاقتصادية التي يُلاحظ تحيزها لغير المتعلمين مما يشير إلى ضرورة الاهتمام بإعداد برامج تدريبية مناسبة.

أما بالنسبة للبعد المالي والتشريعي فقد كفل الدستور المصري (في آخر تعديلاته لعام 2014 في المادة 19) مجانية التعليم وقد حدد التزام الدولة المصرية بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتشرف الدولة على التعليم في جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة لضمان التزامها بالسياسات التعليمية لها.

كما أشارت الدراسة إلى مخصصات التعليم في الموازنة العامة للعام المالي 2020م/ 2021م والتي بلغت حوالي 363.6 مليار جنيه بزيادة تُقدر بحوالي 46.9 مليار جنيه مصري عن موازنة العام المالي السابق.

تتضح أهمية الإطار التشريعي كونه يوفر إطار قانوني مستدام ونافذ الأثر ومنظم لأدوار جميع الأطراف المشاركة في العملية التعليمية بما يساعد في خلق حالة من التوازن بين المصالح الفردية للمواطنين والمصلحة العليا للمجتمع، كما تعبر السياسة المالية للحكومة ممثلة في الموازنة العامة للدولة عن موقع التعليم بين أولويات الحكومة المصرية.

كما أشارت الدراسة إلى جهود الحكومة في تبني مجموعة من السياسات الاجتماعية التي من شأنها التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن السياسات المالية والاقتصادية التي تنهجها الدولة لتندمج في المحيط العالم.

فكما يؤثر الفقر على عملية توزيع النفقات العامة للحكومة، إلا أن برامج الدعم وسياسات الضمان الاجتماعي بصفة عامة تستهدف زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم والانتظام فيه ومن ثم القضاء على الأمية، وتحسين الرعاية الصحية الوقائية، والحد من عمالة الأطفال، بما يُحقق تحسين نوعية الحياة للفئات المحرومة وتوسيع خياراتهم من خلال تعزيز قدراتهم.

وقد اتجهت الحكومة إلى الدعم النقدي المشروط مثل برامج تكافل وكرامة، وذلك بعد ان أثبتت التجربة والدراسات أن الدعم العيني يقود إلى المغالاة في الاستهلاك نظرًا لعدم تحمل المستهلك للتكلفة الحقيقية للسلعة، كما يُساعد في تربح البعض من ازدواجية الأسعار والأسواق للسلعة الواحدة على حساب الآخرين.

كما رصدت الدراسة ضخامة تكاليف المشروعات الصحية، بالإضافة إلى النفقات الخاصة بإحلال وتجديد المستشفيات العامة وإنشاء عدد من المراكز والوحدات الصحية في انحاء الجمهورية، وإن كانت هذه النفقات تؤثر بشكل غير مباشر في تحسين جودة العملية التعليمية، وكذلك في تطور عجز الموازنة ويرجع ذلك إلا أن غالبية هذه المشروعات ممولة بقروض من البنك الدولي.

كما أشارت الدراسة إلى أزمة كورونا(Covid – 19)، وما لها من تأثيرات سلبية على الأنظمة التعليمية في كل انحاء العالم، إلا أنها كانت فرصة حقيقية لتطوير منصات التعليم المتزامن وغير المتزامن وبنك المعرفة.

كما أوضحت دراسة المتغيرات الثقافية بالمجتمع المصري الثغرات التي تحول دون دخول مجتمع المعرفة، وتجعله يخرج من دائرة المشاركة في صناعة الحضارة الإنسانية المعاصرة والتي لم تعد قوامها عوامل مادية أو طبيعية بقدر ما أصبحت تعتمد بشكل أساسي على المعرفة وتطويرها والتحكم فيها وإمكانية انتاجها.

فلا يزال المجتمع المصري يُعاني من الأمية والتي تتزايد نسبيًا بين الإناث وخاصة في الريف، كما توجد نسب عالية من التسرب، الأمر الذي يعني استمرار تزايد معدلات الأمية.

كما أشارت الدراسة إلى تواضع مخرجات البحث والتطوير لدى البلدان العربية مقارنةً بنظيرتها في البلدان المتقدمة، بما يلقى أعباء وتحديات على مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية لزيادة الاهتمام بالاستثمار المعرفي.

كما أشارت الإحصاءات المحلية إلى وجود درجة مرتفعة من الفجوة الرقمية في مجتمع عالمي يعتمد على التكنولوجيا في شتى القطاعات الاقتصادية والخدمية.

فالنظام يُشكله دائما مجموعة من القوى الفاعلة ومجموعة من الأحداث وقد تم رصدها وتحديد توجهاتها في إطار النظام التعليمي الحكومي المصري قبل الجامعي.

بما يُفيد القائمين على عملية التخطيط التعليمي في طرح البدائل المختلفة لمستقبل منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر.

مراجع الدراسة:

أولًا: قائمة المراجع باللغة العربية:

– آنيت، أنطوني، 2018، مارس، استعادة الجانب الأخلاقي للاقتصاد، ينبغي للاقتصاد أن يعود إلى جذوره، تحقيق التوازن: إدارة المال العام، مجلة التمويل والتنمية، العدد 55، رقم 1، صندوق النقد الدولي.

– الأمم المتحدة، 2003، السكان والتعليم والتنمية (التقرير الموجز)، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية شعبة السكان، 226/ SER.A/ ESA/ ST، نيويورك.

https://knowledge4all.com/admin/Temp/Files/5de79faf - 4ec8 - 4d8b- 967f- 2647fcb4e35a.pdf ,retrieved at 29th November2020.

–، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، 2017، المجتمع العربي: مجموعة الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية، العدد 13، نيويورك، / E /ESCWA .SD /2017 /5, 24th November2017

–، 2020، يونيو، ورقة سياسات المضاعف المالي في مصر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، E /ESCWA /CL3.SEP /2020 /TP.6، بيروت.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/fiscal- multiplier- egypt- arabic.pdf, retrieved at 2nd December.

–، 2020، أغسطس، موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد – 19 وما بعدها.

https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_ - _education_during_covid - 19_and_beyond_arabic.pdf, retrieved at 3rd January 2021.

– البحيري، خلف محمد، ابريل 2006، الإنفاق على التعليم الجامعي في مصر في ظل ثقافة السوق، المؤتمر العلمي العربي الأول (التربية الوقائية وتنمية المجتمع في ظل العولمة)، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، الجزء الأول.

http://search.mandumah.com/Record/74223

–، 2014، أسس تخطيط التعليم، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

– البنك الدولي، 2007، الطريق غير المسلوك إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مُلخص تنفيذي.

www.worldbank.org

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2008، مايو، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكنية لعام 2006(إجمالي الجمهورية)، جمهورية مصر العربية.

–، 2017، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، جمهورية مصر العربية.

–، 2020، مارس، مصر في أرقام، جمهورية مصر العربية.

www.capmas.gov.eg

– الخريف، رشود بن محمد، 2008، السكان (المفاهيم والأساليب والتطبيقات)، الطبعة الثانية، دار المؤيد، المملكة العربية السعودية.

– الزيات، فتحي مصطفى،2013، أثر الإنفاق على التعليم على المحددات المعرفية للتنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة لواقع العالم العربي على المؤشرات الدولية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد 14، العدد 4، ديسمبر، البحرين.

http://search.mandumah.com/Record/508112

– السيد، محمد زكي علي، 2000، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

– الطلافحة، حسين، 2012، يناير، حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية، سلسلة الخبراء، العدد 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

http://www.arab - api.org/images/publication/pdfs/222/222_ex45.pdf, retrieved at 1st December2020.

– العربي، أشرف، 2016، بيان وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، عن مشروع خطة التنمية المستدامة للعام المالي2017/ 2016، العام الأول من استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، 22مايو.

– الفلاحي، عبدالله محمد علي، 2007، مشهد الفكر الفلسفي العربي المعاصر – بين جدلية النهضة والحداثة ومتغير مجتمع المعرفة وتحدياته الراهنة، ورقة بحثية (1)، المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي.. حاضرًا ومستقبلًا، 2 – 4 ديسمبر، جامعة السلطان قابوس، مسقط، عمان.

– القانون رقم 139، لسنة 1981، قانون التعليم، الجريدة الرسمية، 9أغسطس 1981.

– القانون رقم 82، لسنة 2006، بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الجريدة الرسمية، العدد 22 مكرر، 6 يونيو 2006.

– القانون رقم 2، لسنة 2018، بشأن التأمين الصحي الشامل،

https://manshurat.org/node/63712, retrieved at 10th January 2021.

– أليسينا، ألبرتو& وفافيرو، كارلو& وجيافاتسي، فرانشيسكو، 2018، تسلق جبال الديون، مجلة التمويل والتنمية، العدد 55، رقم 1، صندوق النقد الدولي.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2009 ،(UNDP، تنمية القدرات: كتيب تمهيدي، نيويورك.

www.undp.org /capacity

–، 2013، تقرير التنمية البشرية لعام 2013، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع.

http: / /hdr.undp.org

–، 2019، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.

http: / /hdr.undp.org

– حلمي، أمنية أمين، 2006، إبريل، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، مجلة مصر المعاصرة، مج97، ع482، مصر.

http://search.mandumah.com/Record/85798

– جامع، نادية، 2014، إشكالية الإنفاق على التعليم في الدول العربية، مجلة عالم التربية، عدد 24، المغرب.

http://search.mandumah.com/Record/575040

– جراي، جون، ترجمة: بلبع، أحمد فؤاد، 2000، الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، دار الشروق.

– جماز، طارق علي، 2010، نظرات وتأملات في التنمية الاقتصادية والبشرية: الأرض – الإنسان – الوقت، سلسلة الإدارة والحياة، ط1، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.

– ريمرز، فرناندو، وشلايشر، أندرياس، إطار عمل لتوجيه استجابة التعليم تجاه جائحة فيروس كورونا المستجد 2020، OECD، ترجمة: مكتب التربية العربي لدول الخليج، www.oecd.org.

– سبيغل، شاري، 2007، مذكرات السياسات المتعلقة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية: السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنمو، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك.

https://esa.un.org/techcoop/documents/MacroBackground_Arabic.pdf, retrieved at 2nd December.

– ستار، محبوب الحق، 1994، نقلًا عن زاهر، ضياء الدين، 2003، التعليم العربي وثقافة الاستدامة، كراسات مستقبلية، المكتبة الاكاديمية، القاهرة.

– سرج، عبد الله محمد محمود، 2009، تقييم وتنقيح بيانات التعداد السكاني مع التطبيق على محافظة القليوبية بجمهورية مصر العربية لعام 2006م، ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين، جامعة بنها.

– صندوق النقد الدولي، خريف 2010، آفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported - flagship - issues/external/arabic/pubs/ft/reo/2010/mcd/10/_mreo1024M-ENAPapdf.ashx, retrieved at 10th February 2021.

–، 2015، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي2015 – مواجهة التحديات معًا، www.imf.org .

– عمر، والي الدين فضل الله ضوالبيت، 2017، فبراير، آثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية دراسة حالة السودان في الفترة من 2000م – 2013م، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مج 7، ع 27، 6228 – 1858 :GCNU Journal ISSN.

– عبده، هاني خميس أحمد، 2015، السياسات الليبرالية والعدالة الاجتماعية في المجتمع المصري بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية نموذجًا، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، عدد 19، يوليو.
http://search.mandumah.com/Record/754270

– غليون، برهان، 2005، 19 – 21 ديسمبر، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة مقدمة إلى: اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، بيروت.

https: / /www.unescwa.org /sites /www.unescwa.org /files / events /files /19dec05ghalioun.pdf ,retrieved at 29th Novem-ber2020.

– فهمي، محمد سيف الدين، 2008، التخطيط التعليمي، أسسه وأساليبه ومشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة.

– قدوري، طارق، 2016، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة(1990 – 2014)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر.

– قموح، مروة منصور نصر، 2016، ديسمبر، الفقر في العالم مع التركيز على مصر: دراسة تطبيقية، مجلة الشرق الأوسط (مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس)، ع40، مصر، ص ص 493 – 550.

http://search.mandumah.com/Record/796812

– كاظم، عامر عمران، 2005، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980 – 1996، مجلة جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد 11/ أب.

– محمود، محمد عبد الرحمن صالح، 2015، الهبة الديموغرافية وهدر رأس المال البشري في مصر دراسة تحليلية لتحديات التنمية، دورية عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إبريل، العدد 12، المجلد الثالث، بيروت، لبنان.

https://omran.dohainstitute.org/ar/issue012/Documents/MohamedSalih.pdf ,retrieved at 10th February 2021.

– مجلس الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، Gulf Health Council، 2020، 30 إبريل، دول مجلس التعاون تواجه كورونا، www.ghc.sa.

– ملاوي، أحمد إبراهيم، والطيان، رمزية محمد، 2003، إبريل، المخصصات المالية للإنفاق العسكري والإنفاق الحكومي على التعليم في الأردن، مجلة النهضة، مصر، مجلد 4، عدد 15.

http://search.mandumah.com/Record/67083

– مساعد عبد الله النوح،2004، مبادئ البحث التربوي، ط1، الرياض.

– مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015 ،(UNDP، مؤشر المعرفة العربي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

–، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، مؤشر المعرفة العالمي 2020، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

http://knowledge4all.org , http://arabstates.undp.org

– وزارة التربية والتعليم، د.ت، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 – 2030، التعليم المشروع القومي لمصر، معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل.

– وزارة المالية، 2016، يونيو، دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية: وفقًا لإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، القاهرة.

www.mfo.gov.eg

– وزارة المالية

www.mof.gov.eg

كتاب الموازنة العامة للدولة

https://www.mof.gov.eg/ar/archive/stateGeneralBudget/

1. كتاب الموازنة العامة للدولة، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للسنة المالية 2017/ 2018.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/c6e854d0 - 3ffe- 11eb- 8fb9- 8b73b91cd2b3.pdf, retrieved at 3rd July 2021.

2.، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للسنة المالية 2019/ 2020.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/393061f0 - 4f67- 11eb- 919f- 25bbad1b6812.pdf, retrieved at 3rd July 2021.

3.، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للسنة المالية 2021/ 2020.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/e2e870c0 - 4ddc- 11eb- a0cd- 09626ed499dc.pdf, retrieved at 3rd July 2021.

– وزارة المالية، 2016، سبتمبر، موازنة المواطن: حقك تعرف موازنة بلدك، القاهرة.

www.budget.gov.eg

–، 2018، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2019/ 2018، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/budget2018 - 2019/Analytical- Separated- Statement- 2018- 2019.pdf ,retrieved at 17th January2021.

–، 2020، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/ 2020، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/budget2020 - 2021/Financial- Statement2020- 2021.pdf, retrieved at 17th January2021.

–، اليونيسيف، د.ت، دليل مُبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام 21/ 20، متضمن إنفاق الموازنة على جائحة الكوفيد – 19بالشراكة مع اليونيسيف، رقم 4.

https://www.unicef.org/egypt/media/5936/file/Preliminary%20 Document%20AR.pdf, retrieved at 5th December2020.

– وفا، عبد الباسط، 2000، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة.

ثانيًا: قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

- Chan, Margaret, 2010, 20th September, MDG Summit: Remarks at Roundtable 2: Meeting the goals for health and education, World Health Organization, New York, United States of America.

http://158.232.12.119/dg/speeches/2010/educationand-health_20100920/en/, retrieved at 3rd January 2021.

- Gupta, Abhishek, 2013, Environment & PEST Analysis: An Approach to External Business Environment, International Journal of Modern Social Sciences, 2(1), Modern Scientific Press Company, Florida, USA.

https://pdfs.semanticscholar.org/d9d2/86c5a903a91d4e5e6cff565f186f91383a02.pdf, retrieved at 7th February 2021.

- Gurel, Emet& Tat, Merba, 2017, august, SWOT Analysis: a Theoritical Review, The Journal of International Social Research, vol.10, Issue:51, www.sosyalarastirmalar.com .

- Hewitt, Daniel P., 1993, March, Military Expenditure1972- 1990: The Reasons Behind the Post- 1985 Fall in world military Spending, WPIEA0181993, Working PaperNo.18/1993.

https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/30/Military- Expenditures- 1972- 1990- The- Reasons- Behind- the- Post- 1985- Fall- in- World- Military- 1177, retrieved at 19th November 2020.

- Korayem, Karima, 1997, October, Egypt›s Economic Reform and Structural Adjustment (ERSAP), the Egyptian Center for Economic Studies (ECES), working paper No.19.

http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2019_1_7 - 9_50_21aaa.pdf ,retrieved at 29th November,2020.

- Schwab, Klaus& World Economic Forum, 2019, The Global Competitiveness Report 2019, www.weforum.org/.

- The World Bank, 2007, Integrated Safeguards Data Sheet Concept Stage, Report No. AC3093, prepared at 10/11/2007.

- United Nations, General Assembly, A/42/427, Our Common Future, Session 42, 4th August 1987.

- United Nations, General Assembly, A/RES/70/1, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, Session 70, 21st October 2015.

- Wu, Zexiong, 2018, June, Optimal Government Spending Ratio on the Research Sector, Scientific Research Publishing, p.p.558- 567 http://www.scirp.org/journal/ojbm

ثالثًا: مواقع الإنترنت:

– أبو صالح، محمد حسين، 2008، التخطيط الاستراتيجي للدولة،
https://onstrategos.com/ar/Publications/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7 - %D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A - %D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9 , retrieved at 22/11/2020.

– العيسى، عبد الرزاق عبد الجليل، 2016، نيسان، البحث العلمي التطبيقي الهادف.. خطوة لترصين التعليم العالي والبحث العلمي، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
www.bayancenter.org .

– الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية (www.presidency.eg):

1. https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA - %D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/

, retrieved at 17th November 2020.

2. https://www.presidency.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9 - %D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9/ , retrieved at 11th January 2021.

3. http://www.100millionseha.eg/page/p/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9 - %D9%88%D8%A7%D9%84%D8

%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9 ,retrieved at 10th January 2021.

– الدستور المصري، الباب الثالث: الحقوق والحريات والواجبات العامة، مادة 87،

https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1, retrieved at 22nd November 2020.

– الدستور المصري، 2014، الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع، الفصل الأول: المقومات الاجتماعية.

https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1, retrieved at 6th December 2020.

– الهيئة العامة للاستعلامات:

1. https://www.sis.gov.eg/section/10/325?lang=ar, retrieved at 18th November 2020.

2. https://www.sis.gov.eg/Story/204544/%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA - %D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9 - %D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9 - %D9%81%D9%8A - %D8%B9%D9%87%D8%AF - %D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3 - %D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A?lang=ar , retrieved at 20th November 2020.

- https://www.knowledge4all.com/Methodology.aspx?language=ar , retrieved at 1st February 2021.

- https://www.bbc.com/

1. https://www.bbc.com/arabic/middleeast- 53406382, retrieved at 19th November 2020.

2. https://www.bbc.com/arabic/inthepress- 50012641 ,retrieved at 20th November.

- https://www.skynewsarabia.com/business/1214439 - %D8%A7%D9%95%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7 - %D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86 - %D9%85%D9%88%D8%B9%D8%AF - %D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84- %D8%B3%D8%AF- %D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9, retrieved at 20th November 2020.

- Animated Stats, https://www.youtube.com/watch?v=FQbEWKy7i64&t=168s, retrieved at 19th November 2020.

- https://www.cia.gov/library/publications/the- world- factbook/geos/eg.html, retrieved at 8th December 2020.

- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=EG, retrieved at 12th December2020.

- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?locations=EG, retrieved at 14th December2020.

- https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?locations=EG&name_desc=true, retrieved at 19th December 2020.

- https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/overview ,retrieved at 11th January 2021.

- https://enterprise.press/ar/stories/2020/12/06/%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84 - %D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1 - %D9%81%D9%8A - %D9%85%D8%B5%D8%B1 - %D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9 - %D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A9 - %D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89- %D9%8/

, retrieved at 26th December2020.

- https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23500, retrieved at 19th December 2020.

- https://projects.albankaldawli.org/ar/projects - operations/project- detail/P172426 , retrieved at 10th January 2021.

- https://projects.albankaldawli.org/ar/projects - operations/project- detail/P173912 ,retrieved at 12th January 2021.

- https://projects.albankaldawli.org/ar/projects - operations/project- detail/P172548 , retrieved at 13th January 2021.